8 صفحات

قد لا تكون كل شيء لكنها الصدى الإعلامي الصادق لكل شيء

الثمن: 20 أوقية

أسبوعية ـ سياسية ـ مستقلة ـ جامعة ـ تصدر في موريتانيا

Es-sada

الصدى

المدير الناشر رئيس التحرير: محمد عبد الرحمن محمد فال المجتبى

العدد: 424

الأربعاء 26 جمادى الأولى 1447هـ الموافق: 04 / 11 / 2026

مجموعة "الصدى للاعلام":

مؤسسة موريتانية مستقلة تصدر عنها الوسائط الإعلامية التالية :

1. صحيفة الصدى الورقية الاسبوعية الناطقة باللغة العربية
2. موقع www.essada.info الاخباري الناطق باللغة العربية
3. صحيفة : ES-sada-Echos الورقية الاسبوعية الناطقة بالفرنسية
4. https://essadafr.info الاخباري الناطق باللغة الفرنسية يضم نافذة أنجليزية
5. مجلة الصدى الشهرية الملونة
6. منصة إعلامية رقمية تبث بالصوت والصورة عبر مختلف وسائط وشبكات التواصل الاجتماعي
7. البث عبر قناة شنقيط الفضائية : تبث الصدى محتواها الإعلامي المصور عبر قناة شنقيط الفضائية في إطار شراكة عمل موقعة بين الطرفين

الافتتاحية



يكتبها: المدير الناشر رئيس التحرير لمجموعة الصدى للاعلام

محمد عبد الرحمن المجتبى

منتدى الجاليات.. حين يحتضن الوطن أبناءه.. هل تتحول الوعود إلى واقع؟

لم يكن انعقاد منتدى الجاليات الموريتانية الأول في نواكشوط مجرد مناسبة رسمية لاستقبال أبناء موريتانيا المغتربين، بقدر ما كان فرصة لإعادة طرح سؤال العلاقة بين الدولة وأبنائها المنتشرين في مختلف أنحاء العالم،و كيف يمكن تحويل الانتماء الوطني المشترك إلى شراكة حقيقية، يستفيد منها الوطن ويجد فيها المغتربون ما يستحقونه من اهتمام وتقدير ومشاركة؟

تكتسب المبادرة التي أطلقها رئيس الجمهورية، محمد ولد الشيخ الغزواني، أهميتها من كونها تسعى إلى جمع شمل الموريتانيين في الخارج، والاستماع مباشرة إلى تطلعاتهم وانشغالاتهم، وفتح قنوات للتواصل معهم، بما يسمح بالاستفادة من خبراتهم العلمية والمهنية وإمكاناتهم الاقتصادية وعلاقاتهم الدولية. فالجاليات ليست مجرد امتداد بشري لموريتانيا خارج حدودها، وإنما تمثل أيضا رصيدا وطنيا يمكن أن يشكل رافعة للتنمية والاستثمار ونقل المعرفة وتعزيز الحضور الموريتاني في العالم.

ولعل ما يضاعف أهمية هذا اللقاء أن التحضير له جرى عبر تواصل وتعبئة في عدد من البلدان، حيث انخرط أبناء الجاليات في نقاشات وترتيبات عكست اهتماما واسعا بالمبادرة، وما أثارته من آمال في أن تكون بداية مرحلة جديدة في تعامل الدولة مع مواطنيها في الخارج. وقد جاء انعقاد المنتدى تتويجا لهذا الحراك، وفرصة لانتقال المطالب من فضاءات النقاش المتفرقة إلى منصة وطنية جامعة.

وقد حمل خطاب رئيس الجمهورية، إلى جانب كلمة وزير الخارجية، رسائل واضحة بشأن عناية الدولة بمواطنيها المهاجرين، والاعتراف بدورهم في خدمة الوطن، والتأكيد على أهمية صيانة الروابط معهم وتيسير مساهمتهم في مسار التنمية. وهي رسائل لقيت تفاعلا ملحوظا من المشاركين، الذين أظهروا حماسا كبيرا، وعبروا عن تطلعات تتجاوز المجاملات واللقاءات البروتوكولية إلى مطالب عملية تتصل بالمشاركة السياسية، وتحسين الخدمات القنصلية، وتشجيع الاستثمار، وتوفير امتيازات وتسهيلات تراعي خصوصية أوضاع الموريتانيين المقيمين خارج البلاد.

ومع ذلك، فإن تقييم المنتدى يقتضي التوقف عند بعض الجوانب التنظيمية، ومن بينها عدم تحمل الدولة تكاليف سفر وإقامة المشاركين. وكان من المناسب اعتماد صيغة تضمن تمثيل كل جالية بعدد مندوبيها وفق حجمها، تتحمل الدولة نفقات اثنين أو ثلاثة منهم، مع فتح المجال أمام بقية الراغبين في المشاركة للحضور على نفقتهم الخاصة. فالمشاركة الواسعة مهمة، لكن ضمان تمثيل متوازن وعادل لا يقل أهمية عنها.

إن الرهان الحقيقي لا يكمن في عدد الكلمات التي ألقيت، ولا في حجم الحفاوة التي استقبل بها المشاركون، وإنما في ما سيترتب على المنتدى من قرارات وإجراءات.

فهل ستجد مطالب الجاليات طريقها إلى التنفيذ؟ وهل ستترجم الوعود إلى آليات واضحة تضمن مشاركتهم السياسية، وتحمي مصالحهم، وتشجع استثماراتهم، وتيسر عودتهم المؤقتة أو الدائمة؟

ذلك هو الاختبار الذي سيحدد قيمة هذه المبادرة. فالموريتانيون في الخارج لا ينتظرون امتيازات استثنائية بقدر ما يتطلعون إلى إدارة تحترم حقوقهم، ومؤسسات تستجيب لانشغالاتهم، ومساطر إدارية شفافة لا تعطل مبادراتهم ولا تبدد حماسهم.

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه هذه المبادرة هو أن تنتهي عند حدود الصور والخطابات، ثم تتسرب مخرجاتها إلى دهاليز البيروقراطية والتسيب الإداري. عندها لن تكون الخيبة مقتصرة على المشاركين، بل ستخسر موريتانيا فرصة ثمينة لاستعادة ثقة أبنائها والاستفادة من عطائهم.

لقد احتفى الوطن بأبنائه في هذا المنتدى، ويبقى أن يثبت لهم، بالفعل لا بالقول، أن أبوابه مفتوحة أمامهم، وأن مكانهم في بنائه محفوظ، وأن ما حملوه من آمال لن يتبخر بعد أسدال الستار على فعاليات المنتدى.

خلال مشاركته في أشغال قمة الرياضة والتنمية المستدامة في العاصمة السنغالية داكار

الرئيس غزواني: تكوين الشباب أفضل استثمار لمستقبل الأمم



الحكومة تلوّح ببدائل لشركة "آرما" بعد إتهامها بالإخفاق في تحسين نظافة نواكشوط

وزير الداخلية يوجه بوضع معدات شركة نظافة نواكشوط "آرما" تحت تصرف الولاة.. ويمنحها مهلة حتى نهاية ديسمبر



خلال اختتامه لفعاليات منتدى الجاليات..

وزير الخارجية محمد سالم ولد مرزوك يتعهد بتنفيذ توصيات المنتدى

وزير الثقافة يشرف على توزيع جوائز النسخة الـ13 من المسابقة الكبرى لحفظ وتلاوة القرآن الكريم

"الصدى" تنشر "البيان الختامي" لمنتدى الجاليات الموريتانية



ملف الصحراء.. الفيتو الروسي يربك المسعى الأميركي وينهي ولاية المينورسو.. فهل يشكل فرصة استراتيجية للمغرب؟

المندوب العام لـ"التآزر" يشارك في عرض نتائج المسح الدائم للظروف المعيشية للأسر



(الصدى - نواكشوط) - شارك المندوب العام للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "التآزر"، سيدي مولاي الزين، الاثنين 2 نوفمبر 2026، في افتتاح ورشة عمل بنواكشوط، خُصصت لعرض النتائج النهائية للمسح الدائم حول الظروف المعيشية للأسر للفترة 2025-2026، بإشراف وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، محمدو أحمدو امحيميد، وبحضور عدد من أعضاء الحكومة وممثلي شركاء التنمية.

وأظهرت نتائج المسح تراجع معدل الفقر النقدي في موريتانيا إلى 25.7٪ سنة 2025، مقابل 28.2٪ سنة 2019، كما انخفض معدل الفقر المدقع من 12.8٪ إلى 11.2٪ خلال الفترة نفسها، بالتزامن مع تحسن مؤشرات النفاذ إلى الخدمات الأساسية، خصوصاً في مجالات التعليم والصحة والمياه.

وتوفر هذه النتائج مؤشرات مهمة لتقييم تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر، وقياس أثر السياسات والبرامج الحكومية الموجهة إلى الحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وتندرج هذه الجهود ضمن التوجهات الاجتماعية المعلنة للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، الرامية إلى الحد من الفوارق الاجتماعية وتعزيز التضامن الوطني وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

موريتانيا وفرنسا توقعان اتفاقيتي تمويل بقيمة 25 مليون يورو لدعم التكوين المهني وتعزيز الحماية المدنية



(الصدى - نواكشوط) - وقعت موريتانيا وفرنسا، الاثنين في نواكشوط، اتفاقيتي تمويل بقيمة إجمالية تبلغ 25 مليون يورو، أي ما يعادل نحو مليار و124 مليون أوقية جديدة، مخصصتين لتعزيز قدرات الحماية المدنية وتطوير منظومة التعليم الفني والتكوين المهني، في إطار التعاون التنموي بين البلدين.

ووقع الاتفاقيتين وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية، محمدو ولد أمحيميد، والسفير الفرنسي المعتمد لدى موريتانيا، إيمانويل بيسني، بحضور وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، المختار ولد أحمد بوسيف، ووزير التكوين المهني والصناعة التقليدية والحرف، ماء العينين ولد أبيه، والمندوب العام للأمن المدني وتسيير الأزمات، اللواء أبو المعالي الهادي سيدي ولد أعمر، إلى جانب عدد من المسؤولين وأطر القطاعات المعنية.

وتتعلق الاتفاقية الأولى بقرض تبلغ قيمته 21 مليون يورو، موجه لتمويل مشروع دعم الحماية المدنية وتعزيز قدراتها العملياتية ومرونتها في مواجهة المخاطر، فيما يتمثل التمويل الثاني في بروتوكول اتفاق بقيمة 4 ملايين يورو، لدعم مدرسة التعليم الفني والتكوين المهني الصناعي في نواكشوط.

تعزيز منظومة الحماية المدنية

وبحسب المعطيات المقدمة خلال حفل التوقيع، يستهدف مشروع دعم الحماية المدنية تطوير قدرات المندوبية العامة للأمن المدني وتسيير الأزمات، من خلال إنشاء مدرسة وطنية للحماية المدنية، وبناء وتجهيز عشرة مراكز جديدة، وإنشاء سلك لمتطوعي الحماية المدنية.

أما الاتفاقية الثانية، فتخصص مبلغ 4 ملايين يورو لدعم التعليم الفني والتكوين المهني الصناعي في نواكشوط، من خلال إنشاء معهد نموذجي متخصص في مجالات التبريد الصناعي والمنزلي، والكهرباء، واللحام، والنجارة.

ويهدف المشروع إلى تحديث تجهيزات التكوين، وتعزيز قدرات المكونين، وتحسين جودة البرامج التعليمية والتطبيقية، بما يسهم في تأهيل يد عاملة متخصصة تستجيب لمتطلبات سوق العمل واحتياجات القطاعات الاقتصادية.

ويتولى تنفيذ المشروع مكتب الخبرة الفرنسية "Expertise France" على مدى ثلاث سنوات، وفق ما أعلن خلال حفل التوقيع.

وزيرة الصحة تبحث مع سفير الجزائر تعزيز التعاون في زراعة الكلى والصناعات الدوائية



(الصدى - نواكشوط)- بحثت وزيرة الصحة الموريتانية، الناها حمدي مكناس، مع السفير الجزائري المعتمد لدى موريتانيا، أمين صيد، سبل تطوير التعاون الصحي بين البلدين، مع التركيز على زراعة الكلى والصناعات الدوائية والتكوين المستمر للطواقم الصحية.

وجاء ذلك خلال لقاء جمعهما الاثنين في نواكشوط، استعرض الجانبان خلاله حصيلة التعاون القائم وآفاق توسيعه، مؤكدين أهمية إعداد خارطة طريق لمتابعة تنفيذ الالتزامات وتعزيز الشراكة في المجالات ذات الأولوية.

وحضر اللقاء الأمين العام لوزارة الصحة، عبدي سالم الشيخ سعدبوه الشيخ الترار، والمكلف بمهمة الشيخ باي امخيطرات، ومدير التخطيط والتعاون والإعلام الصحي، جوب الشيخ عمر.

بعثة من صندوق النقد الدولي تبدأ مراجعة برنامجها الاقتصادي مع موريتانيا



(الصدى -نواكشوط)- استقبل محافظ البنك المركزي الموريتاني، محمد الأمين الذهبي، الاثنين 2 نوفمبر 2026، بعثة من صندوق النقد الدولي برئاسة فيليكس فيشر، وذلك بحضور وزير المالية كودورو موسى كنور، ووزير الاقتصاد والتنمية محمد ولد امحيميد، في مستهل مهمة تستمر حتى 13 نوفمبر الجاري.

وتندرج الزيارة في إطار مشاورات المادة الرابعة والمراجعة الأولى للبرنامج الاقتصادي المدعوم بآليتي التسهيل الائتماني الممدد والتمويل الممدد (FEC/MEDC).

وخصص اللقاء لعرض أهداف البعثة وتبادل وجهات النظر بشأن الظرفية الاقتصادية في موريتانيا، إلى جانب التنسيق حول برنامج عملها خلال فترة المهمة، التي تشمل متابعة تنفيذ البرنامج وتقييم التقدم المحرز في إطاره.

بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب .. "نقابة الصحفيين" تدعو إلى تعزيز حماية الإعلاميين

(الصدى - نواكشوط) - بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، الموافق 2 نوفمبر، جددت نقابة الصحفيين الموريتانيين دعوتها إلى تعزيز الضمانات القانونية والمهنية لحماية الإعلاميين، مستعرضة جملة من التحديات التي تواجه الممارسة الصحفية في البلاد.

وأشارت النقابة، في بيان لها بالمناسبة، تلقت #الصدى نسخة منه إلى حالات مصادرة معدات صحفية واستدعاء بعض الصحفيين على خلفية مضامين منشورة، فضلاً عن صعوبات تواجه المؤسسات الإعلامية المستقلة في الوصول إلى بعض الأنشطة الرسمية.

وطالبت النقابة باحترام حقوق الصحفيين، وضمان المساواة في فرص التغطية، وتيسير الوصول إلى المعلومات، وفتح حوار لمعالجة الاختلالات التي تعترض القطاع.

وهذا نص البيان : بسم الله الرحمن الرحيم

نقابة الصحفيين الموريتانيين بيان

بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، الموافق للثاني من نوفمبر، تحيي نقابة الصحفيين الموريتانيين ذكرى الصحفيين الذين فقدوا حياتهم أو تعرضوا للاعتداء بسبب ممارستهم لمهنتهم، في جميع أنحاء المعمورة، وتعبر عن تضامنها مع أسر الضحايا وزملائهم، ومع جميع الإعلاميين الذين يواجهون مخاطر وتحديات في سبيل نقل الحقيقة وخدمة حق المجتمعات في الوصول إلى المعلومات.

وتؤكد النقابة أن إحياء هذه المناسبة لا ينبغي أن يقتصر على استذكار الضحايا، بل يجب أن يشكل محطة لتجديد الالتزام بحماية الصحفيين، في مختلف أنحاء العالم، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز الضمانات القانونية والمهنية الكفيلة بتمكينهم من أداء رسالتهم بحرية واستقلالية وأمان.

وفي بلادنا، حيث شهد المشهد الإعلامي خلال السنوات الأخيرة توسعا في تعدد المؤسسات والمنابر الإعلامية، لا تزال الممارسة الصحفية تواجه جملة من التحديات التي تستدعي معالجة سريعة وجادة، وفي مقدمتها، مواجهة تمييع المهنة، وضمان سلامة الصحفيين أثناء التغطيات الميدانية، وتكافؤ الفرص بين المؤسسات الإعلامية في القطاعين العام والخاص، في تغطية بعض الأنشطة الرسمية، واحترام استقلالية العمل الصحفي.

وقد شهدت الفترة الماضية حالات مصادرة معدات وأدوات عمل بعض الصحفيين أثناء التغطيات الميدانية، وهي ممارسات تستوجب الرفض والمعالجة القانونية، بما يضمن حماية الصحفيين وصون كرامتهم وحقوقهم المهنية.

كما تلاحظ النقابة استمرار صعوبات تواجه المؤسسات الإعلامية المستقلة في تغطية بعض الأنشطة الرسمية، بما يثير تساؤلات حول معايير إتاحة فرص التغطية ومدى احترام مبدأ المساواة بين المؤسسات الإعلامية المستقلة، والرسمية، في تغطية الأحداث الكبرى في البلد، مع التأكيد على ضرورة اعتماد إجراءات واضحة وشفافة تضمن عدم التمييز بينها.

وتسجل النقابة بكل أسف، استدعاء بعض الصحفيين إلى مخافر الشرطة للاستفسار عن مضامين صحفية نشروها، وفي بعض الحالات خارج أوقات الدوام الرسمي، وهو ما يستدعي توضيح الأطر والإجراءات القانونية المنظمة لهذه الاستدعاءات، وضمان احترام حقوق الصحفيين وعدم تحويل الإجراءات الاستفسارية إلى وسيلة للتضييق على حرية العمل الصحفي، أو التأثير في مصادر المعلومات، أو التشويش على صورة الحريات في البلد.

وتشدد النقابة على أن مساءلة الصحفيين، عند الاقتضاء، يجب أن تتم في إطار القانون، مع احترام الضمانات المرتبطة بحرية التعبير والعمل الإعلامي، والتمييز بين الممارسة الصحفية المهنية والأفعال التي قد تشكل مخالفات قانونية، على أن يظل القضاء المختص المرجعية في الفصل في النزاعات، مع ضرورة ضمان تسريع الإجراءات القانونية، وحماية حقوق الصحفيين في الحالات التي تستدعي المتابعة.

وانطلاقا من مسؤوليتها النقابية والمهنية، تدعو نقابة الصحفيين الموريتانيين السلطات العمومية والجهات المعنية إلى:

1 . حماية الصحفيين ومعداتهم أثناء التغطيات الميدانية، ووضع ترتيبات واضحة تضمن سلامة الإعلاميين، وتحول دون الاعتداء عليهم أو مصادرة أدوات عملهم، مع إعادة أي معدات تتم مصادرتها دون سند قانوني.

2 . ضمان تكافؤ فرص التغطية الإعلامية، واعتماد معايير مهنية شفافة تتيح للمؤسسات الإعلامية المستقلة الجادة الوصول إلى الأنشطة الرسمية الكبرى في البلد وتغطيتها.

3 . احترام الضمانات القانونية عند استدعاء الصحفيين، وتوضيح الأسس القانونية للاستدعاءات المتعلقة بمضامين منشورة، ومراعاة طبيعة العمل الصحفي وأوقاته، وضمان عدم استخدام الإجراءات الأمنية وسيلة للضغط أو الترهيب أو تقييد حرية التعبير.

4 . تعزيز الضمانات القانونية لحرية الصحافة، ومواصلة تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية بما يكفل استقلالية المؤسسات الإعلامية، ويحمي الصحفيين من الاعتداءات والتضييق، ويضمن احترام حقهم في ممارسة مهنتهم.

5 . تيسير الوصول إلى المعلومات، وتفعيل الضمانات القانونية والمؤسسية التي تمكن الصحفيين من الحصول على المعلومات والمعطيات الرسمية، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لقيام صحافة مهنية ومستقلة، ولضمان حق المواطنين في المعرفة.

6 . تعزيز الحوار والتشاور مع نقابة الصحفيين الموريتانيين وممثلي المؤسسات الإعلامية الجادة في البلد، لمحاربة تمييع المهنة، ووضع التدابير الكفيلة بتحسين بيئة العمل الصحفي، ومعالجة الاختلالات التي تعترض ممارسة المهنة.

وتؤكد النقابة أن حماية الصحفيين لا تعني منحهم حصانة من القانون، وإنما ضمان عدم تعرضهم للاعتداء أو التضييق بسبب أداء واجبهم المهني، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم في بيئة تحترم القانون وحرية التعبير والتعددية الإعلامية.

كما تجدد النقابة التزامها الثابت بمبدأ التشاور والتنسيق مع السلطات العمومية لحل المشاكل والتجاوزات التي تواجه الصحفيين، حفاظا على صورة البلاد، وصونا للمكتسبات، مع تأكيدها على المتابعة الصارمة للانتهاكات التي تطال الصحفيين، والدفاع عن حقوقهم وكرامتهم، والتعاون مع الهيئات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة وسلامة الإعلاميين، من أجل ترسيخ بيئة إعلامية مستقلة وآمنة ومسؤولة.

إن إنهاء الإفلات من العقاب ليس مجرد مطلب يخص الصحفيين، بل هو ضمانة لحق المجتمع في المعرفة، وحماية لحرية التعبير، وترسيخ لسيادة القانون.

نواكشوط، 2 نوفمبر 2026

الفاو: أكثر من 500 ألف شخص في موريتانيا واجهوا انعدام الأمن الغذائي خلال 2026

نواكشوط - كشفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أن أكثر من 500 ألف شخص في موريتانيا واجهوا مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي خلال الفترة الممتدة من يونيو إلى أغسطس 2026، وهو ما يمثل نحو 9٪ من السكان المشمولين بالتحليل.

وأوضح تقرير للمنظمة، صدر أواخر أكتوبر الماضي، أن نحو 13 ألفاً و900 شخص من بين المتضررين واجهوا حالة طوارئ غذائية، بما يعكس استمرار الضغوط على الأمن الغذائي، رغم تسجيل تحسن نسبي مقارنة بالعام الماضي.

وبحسب التقرير، تراجع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، حين قدّر عددهم بنحو 590 ألف شخص، وأرجعت المنظمة هذا التحسن أساساً إلى ارتفاع إنتاج الحبوب خلال الموسم الزراعي لعام 2025.

وفي المقابل، نبهت الفاو إلى تدهور الوضع الغذائي بين اللاجئين الماليين في ولاية الحوض الشرقي، حيث تجاوز عدد الذين واجهوا مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي 112 ألف شخص، من بينهم نحو 38 ألفاً و400 شخص في مرحلة الطوارئ.

وأشار التقرير إلى أن نسبة اللاجئين الذين يواجهون أزمة غذائية أو أوضاعاً أشد ارتفعت من 18٪ عام 2025 إلى 40٪ خلال الفترة نفسها من عام 2026، رغم أن عدد اللاجئين المشمولين بالتحليل ارتفع بنسبة 16٪ فقط، ما يعكس تفاقم هشاشة أوضاع هذه الفئة.

ضغوط متزايدة في الحوض الشرقي

ووفقاً لبيانات المنظمة، بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في موريتانيا نحو 305 آلاف شخص حتى نهاية أغسطس 2026، يقيم حوالي 290 ألفاً منهم في ولاية الحوض الشرقي، الأمر الذي يزيد الضغط على الموارد الطبيعية وفرص كسب العيش والخدمات الأساسية في المجتمعات المضيفة.

كما واجه نحو 12٪ من السكان الموريتانيين المشمولين بالتحليل في الولاية مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، في ظل تراجع المراعي ونقص المياه في بعض المناطق الرعوية.

ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية

وعلى صعيد الأسعار، أظهر التقرير أن أسعار دقيق القمح المستورد سجلت خلال أغسطس 2026 مستويات قريبة من أسعار العام السابق، أو تجاوزتها بنسبة وصلت إلى 25٪ في بعض الأسواق التي شملتها المراقبة، بينما ظلت أسعار الأرز المستورد مستقرة عموماً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وتعكس هذه المؤشرات استمرار التحديات المرتبطة بتكاليف المعيشة والقدرة الشرائية، رغم التحسن المسجل في الإنتاج الزراعي الوطني خلال الموسم الماضي.

ويبرز التقرير تفاوتاً بين التحسن النسبي في المؤشرات الوطنية للأمن الغذائي والتدهور المسجل في أوساط اللاجئين الماليين بالحوض الشرقي، بما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التدخلات الإنسانية، ودعم المجتمعات المضيفة، وتحسين إدارة الموارد المائية والرعوية، إلى جانب حماية الفئات الأكثر هشاشة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الموجز القطري لموريتانيا، 28 أكتوبر 2026

الصدى
قد لا أكون كل شيء لكنها الصدى الإعلامي الصادق لكل شيء
أسبوعية - سياسية - مستقلة - جامعة - تصدر في موريتانيا
تصدر عن مؤسسة الصدى للإعلام
الترخيص رقم: 2012/0106

هيئة التحرير
المدير الناشر - رئيس التحرير:
محمد عبد الرحمن محمد فال المجتبى
مدير التحرير:
أحمد عبد الرحيم الدوه
رئيس تحرير القسم الفرنسي:
بكاري غي
رئيس تحرير القسم الإنجليزي:
السيد ولد السيد
مدير الإنتاج:
سيد الطيب
المحرر الرياضي:
المختار اسباعي
المحرر الثقافي:
السيد محمد حماه الله
مسؤولة التسويق:
سهام عبد الله
المدير المالي:
محمد الأمين محمد
المحررون:
محمد عبد الرحمن
بكاري غي
أحمد الدوه
سهام عبد الله
المختار اسباعي
صلاح دداه
لبابه آب
فاطمة الزهراء محمد
القسم الفني:
المونتاج والإخراج:
صدام أحمدو
ماكيت:
المدني محمد
تصوير:
- المختار الديين
- محمد كعباش
- الداه زيد
التوزيع:
محمد اللا
إنتاج:
مجموعة الصدى للاعلام
سحب:
المطبعة الوطنية
الإدارة:
0022246412902
0022236151516
0022249149091

مجموعة "الصدى للاعلام":
مؤسسة موريتانية مستقلة تصدر عنها الوسائط الإعلامية التالية:
1 صحيفة الصدى الورقية الاسبوعية الناطقة باللغة العربية
2 موقع www.essada.info الاخباري الناطق باللغة العربية
3 صحيفة : ES-sada-Echos الورقية الاسبوعية الناطقة بالفرنسية
4 https://essadafr.info الاخباري الناطق باللغة الفرنسية يضم نافذة أنجليزية
5 مجلة الصدى الشهرية الملونة
6 منصة إعلامية رقمية تبث بالصوت والصورة عبر مختلف وسائط وشبكات التواصل الاجتماعي
7 البث عبر قناة شنقيط الفضائية : تبث الصدى محتواها الإعلامي المصور عبر قناة شنقيط الفضائية في إطار شراكة عمل موقعة بين الطرفين

الصدى الإلكتروني:
essada.info
البريد الإلكتروني
essada12@gmail.com
نواكشوط - موريتانيا

خلال مشاركته في أشغال قمة الرياضة والتنمية المستدامة في العاصمة السنغالية داكار

الرئيس غزواني: تكوين الشباب أفضل استثمار لمستقبل الأمم



أكد الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني أن تأهيل الشباب وتكوينهم يمثلان أحد أهم الاستثمارات لبناء مستقبل الدول وتحقيق التنمية المستدامة، مشددًا على أنه "ليس هناك استثمار أفضل لأي أمة من ذلك الذي تخصصه لتكوين شبابها".

جاء ذلك خلال إجابته عن سؤال في قمة الرياضة والتنمية المستدامة، التي احتضنتها العاصمة السنغالية داكار، السبت، حيث أبرز المكانة المحورية للشباب في رؤيته السياسية، واعتبر أن الاستثمار في قدراتهم يشكل ركيزة أساسية للتنمية.

وأوضح الرئيس غزواني أن توفير فرص التعليم وحده لا يكفي لتأهيل الشباب، بل يتطلب الأمر ضمان تعليم وتكوين عالي الجودة، يزودهم بالمعارف والمهارات اللازمة، ويساعدهم على تطوير قدراتهم وصقل مواهبهم، بما يعزز دورهم في بناء مستقبل بلدانهم.

وأشار إلى أن موريتانيا استحدثت وزارة معنية بتمكين الشباب، في إطار توجهها نحو تعزيز الاهتمام بهذه الفئة وتوسيع فرص مشاركتها في مسار التنمية الوطنية.

وزير الثقافة يشرف على توزيع جوائز النسخة الـ13 من المسابقة الكبرى لحفظ وتلاوة القرآن الكريم



أشرف وزير الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان، الناطق باسم الحكومة، محمد ولد ببانه، على حفل توزيع جوائز النسخة الثالثة عشرة من المسابقة الكبرى لحفظ وتلاوة القرآن الكريم، المنظمة من طرف إذاعة موريتانيا، تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني.

وجرى الحفل بحضور وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، سيد الحاج ولد الداه، ووالي نواكشوط الغربية، حمود ولد امحمد، إلى جانب المدير العام لإذاعة موريتانيا، وأعضاء المجلس العلمي ولجان التحكيم، وعدد من العلماء والأئمة والشيوخ وحفظة القرآن الكريم.

وأكد الوزير، في كلمة بالمناسبة، أن الرعاية الرئاسية للمسابقة تعكس المكانة التي يحتلها القرآن الكريم في هوية المجتمع الموريتاني ومنظومته القيمية وتاريخه العلمي والحضاري، مشيرا إلى أن العناية بكتاب الله تمثل استثمارا في الإنسان وتعزيزا لقيم التماسك الاجتماعي والاعتزاز بالهوية.

وأوضح أن النسخة الحالية شهدت مشاركة نحو 2500 حافظ ومجود، تنافسوا في حفظ القرآن الكريم كاملا أو نصفه أو ربعه، مع عناية خاصة بتكريم الفتيات المتفوقات.

وأضاف أن تنظيم المسابقة عبر المحطات الجهوية والمحلية لإذاعة موريتانيا أسهم في توسيع نطاق المشاركة لتشمل مختلف أنحاء البلاد، بالتوازي مع تطوير آليات التنظيم ورقمنة مراحل المسابقة، من التسجيل إلى إعلان النتائج، وإسناد التحكيم إلى لجان علمية متخصصة ومحايدة بإشراف المجلس العلمي.

وأشار ولد ببانه إلى أن المسابقة تتجاوز طابعها التنافسي لتؤكد أهمية حفظ القرآن الكريم وطلب العلم والتفوق المعرفي، باعتبارها قيما تستحق التشجيع والاحتفاء من طرف الدولة والمجتمع.

كما أبرز ارتباط المسابقة بالدور التاريخي للمحظرة الموريتانية في نشر العلم وإشعاع البلاد ثقافيا وحضاريا، معربا عن تطلعه إلى تطويرها لتصبح فضاء وطنيا مستداما لاكتشاف المواهب القرآنية ورعايتها، وإتاحة الفرصة أمام قراء موريتانيين جدد لتمثيل البلاد في المسابقات والمحافل القرآنية.

الحكومة تلوح ببدائل لشركة "آرما" بعد إتهامها بالإخفاق في تحسين نظافة نواكشوط

وزير الداخلية يوجه بوضع معدات شركة نظافة نواكشوط "آرما" تحت تصرف الولاة ..و يمنحها مهلة حتى نهاية ديسمبر



الصدى - نواكشوط /

بحث وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية، المختار ولد أحمد بوسيف، وضعية النظافة في العاصمة نواكشوط، وأداء شركة "آرما" المتعاقد معها في هذا المجال، في ظل استمرار تراكم النفايات وتراجع مستوى الخدمات، مؤكداً أن الحكومة تدرس خيارات بديلة لضمان استمرارية خدمات النظافة وتحسينها.

وترأس الوزير ولد بوسيف، زوال الأحد بمقر الوزارة، اجتماعاً خُصص لتقييم أداء الشركة واستعراض الاختلالات المسجلة في تنفيذ عقدها، ووضع تصور عملي ومستدام لمعالجة وضعية النظافة في العاصمة، بحضور الوزير المنتدب المكلف باللامركزية والتنمية المحلية، يعقوب ولد سالم فال، وولاة نواكشوط الثلاثة وعدد من المسؤولين.

وخلال الاجتماع، أكد الوزير بأن النتائج المحققة في مجال النظافة لا تزال دون المستوى المأمول، رغم التعاقد مع شركة متخصصة والجهود التي بذلها الولاة والقطاعات الحكومية والشركاء، مشيراً إلى أن انتشار النفايات في عدد من أحياء وشوارع العاصمة يعكس استمرار اختلالات تستدعي المعالجة.

وانتقد ولد بوسيف بشدة مستوى تنفيذ شركة "آرما" لالتزاماتها التعاقدية، موضحاً أن المهلة الممنوحة لها، والممتدة حتى نهاية ديسمبر المقبل، ينبغي أن تشكل فرصة لتصحيح أوجه القصور وتدارك الاختلالات.

وفي المقابل، دعا إلى عدم انتظار انتهاء المهلة قبل دراسة البدائل الممكنة، تحسباً للوقت الذي قد تستغرقه إجراءات التعاقد مع جهة أخرى، وضماناً لاستمرارية خدمات النظافة دون انقطاع.

إجراءات ميدانية وخيارات بديلة

وأسفر الاجتماع عن جملة من القرارات والإجراءات، أبرزها وضع الوسائل اللوجستية والتجهيزات التابعة لشركة "آرما"، ابتداءً من اليوم الاثنين 2 نوفمبر، تحت تصرف ولاة نواكشوط الثلاثة، بهدف تعزيز التنسيق الميداني وتوحيد جهود التدخل في مجال النظافة.

موريتانيا في الإعلام الدولي هذا الأسبوع:

الرئيس غزواني من موسكو إلى داكار.. أسبوع حافل بالفعاليات

الصدى - مركز الصدى "مرصاد" /

شهد الحضور الموريتاني في وسائل الإعلام الدولية والإقليمية خلال الفترة من 26 أكتوبر إلى الأول من نوفمبر 2026 تنوعاً في الموضوعات والاتجاهات، عكس تعدد الملفات التي برزت فيها البلاد خلال الأسبوع، من التحركات الدبلوماسية للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في موسكو وداكار، إلى التعاون مع روسيا، والمواقف السياسية من التطورات الإقليمية، فضلاً عن قضايا الهجرة والتضخم.

موسكو.. شراكة روسية موريتانية في دائرة الاهتمام

استحوذت مشاركة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في القمة الروسية الأفريقية الثالثة، التي احتضنتها موسكو يومي 28 و29 أكتوبر، على جانب مهم من الاهتمام الإعلامي المرتبط بموريتانيا. وتابعت وسائل إعلام روسية ودولية أعمال القمة في سياق العلاقات الروسية الأفريقية ومساعي موسكو لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في القارة.

وبرزت موريتانيا في هذا السياق من خلال الاتفاقيات التي وقعتها مع الجانب الروسي، وشملت اتفاقيتين في المجال القضائي تتعلقان بتسليم المطلوبين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، إلى جانب بروتوكول تعاون بين مؤسسة البث التلفزيوني والإذاعي الموريتانية وقناة "RT" الروسية.

كما حظي الإعلان الروسي عن لقاء ثنائي مرتقب بين الرئيس فلاديمير بوتين ونظيره الموريتاني باهتمام بعض التغطيات، غير أن عودة الغزواني إلى نواكشوط يوم 29 أكتوبر، وفق ما أعلنته الرئاسة الموريتانية، تجعل من الضروري عدم التعامل مع اللقاء باعتباره قد انعقد ما لم يصدر تأكيد رسمي بذلك.



وتناولت التغطيات الدولية للقمة، التي شارك فيها عدد من القادة الأفارقة، أبعاد الحضور الروسي في أفريقيا، والفرص الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تسعى موسكو إلى تطويرها مع دول القارة، وهو سياق أتاح إبراز المشاركة الموريتانية ضمن مسار أوسع لإعادة تنشيط العلاقات بين روسيا وشركائها الأفارقة.

داكار.. حضور موريتاني في حدث أولمبي أفريقي

وفي محطة ثانية، انتقل الاهتمام إلى العاصمة السنغالية داكار، حيث شارك الرئيس الغزواني في قمة الرياضة والتنمية، وحضر مراسم افتتاح دورة الألعاب الأولمبية للشباب "داكار 2026"، في حدث يمثل أول تظاهرة أولمبية من هذا النوع تنظم على الأراضي الأفريقية.

وأفردت صحيفة "Le Soleil" السنغالية تغطية لوصول الرئيس الموريتاني ونظيره السنيغالي جوليوس مادا بيو إلى داكار، واستقبالهما من الرئيس السنغالي باسيروديومايفاي، مشيرة إلى مشاركتهما في القمة ومراسم الافتتاح. كما تناولت وسائل إعلام أفريقية الحدث باعتباره محطة مهمة للرياضة الأفريقية، بالنظر إلى رمزيته وحجم المشاركة الدولية فيه.

ويضع هذا الحضور موريتانيا ضمن المشهد الأفريقي الذي استقطبته الألعاب، كما يعكس أهمية المشاركة في الفعاليات الإقليمية التي تتجاوز بعدها الرياضي إلى قضايا التنمية والشباب والتعاون بين الدول.

قضايا إقليمية واقتصادية وإنسانية

وبعيداً عن التحركات الرئاسية، حظي الموقف الموريتاني المتضامن مع المملكة العربية السعودية باهتمام وسائل إعلام عربية، بينها وكالة الأنباء السعودية "SPA"، عقب إدانة نواكشوط إطلاق صاروخين باليستيين باتجاه المملكة، وتأكيد تضامنها معها ودعم الإجراءات المشروعة لحماية سيادتها وأمنها.

وفي الملف الاقتصادي، أعادت بيانات التضخم الصادرة عن الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي النقاش حول تكاليف المعيشة إلى واجهة التغطية المحلية والإقليمية. وأبرزت تقارير إعلامية بلوغ التضخم السنوي 9.3 في المائة خلال سبتمبر، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 12.5 في المائة، وتسجيل الأسماك واللحوم زيادات لافتة.

أما ملف الهجرة غير النظامية، فقد عاد إلى الواجهة مع إعلان البحرية الموريتانية إنقاذ 134 مهاجراً قبالة نواذيبو، بينهم 118 رجلاً و14 امرأة وطفلان، كانوا في طريقهم إلى جزر الكناري. ونقلت وكالتا "AFP" و"APA" تفاصيل العملية، في تغطية ربطت الحادثة باستمرار نشاط مسارات الهجرة عبر المحيط الأطلسي.

حضور متعدد الملفات

وتكشف حصيلة الأسبوع أن صورة موريتانيا في الإعلام الخارجي لم ترتبط بملف واحد، بل توزعت بين الدبلوماسية والشراكات الدولية، والحضور الأفريقي، والمواقف السياسية، والتحديات الاقتصادية والإنسانية. كما أظهرت متابعة موسكو وداكار أن التحركات الرسمية تمنح البلاد فرصاً إضافية للظهور في التغطية الدولية، فيما تظل قضايا الهجرة والأسعار من أبرز الملفات التي تستدعي متابعة إعلامية مستمرة.

خلال إطلاقه لفعاليات النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج

الرئيس غزواني: منتدى الجاليات يؤسس لمرحلة جديدة من الشراكة بين الدولة ومواطنيها في الخارج



(الصدى - نواكشوط)- أكد رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أن تنظيم منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج يصدر عن إرادة وطنية قوية في الانتقال بالعلاقة بين الدولة ومواطنيها في الخارج إلى مستوى جديد أكثر تنظيما وفعالية، قوامه التشاور المستمر وصون الحقوق وتيسير الخدمات وتعبئة الكفاءات وتوسيع فرص المشاركة في التنمية الوطنية.

وأعرب رئيس الجمهورية، في كلمته لدى افتتاح النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج، الجمعة بنواكشوط، عن تقديره لأبناء الجاليات الذين تكبدوا عناء السفر للمشاركة في هذا اللقاء، معتبرا حضورهم دليلا على عمق ارتباطهم بوطنهم وحرصهم على الإسهام في تنميته وتعزيز مكانته.

وفيما يلي نص كلمة فخامة رئيس الجمهورية :

"بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

معالي الوزير الأول،

السيد رئيس الجمعية الوطنية،

السيد رئيس المجلس الدستوري،

السيد زعيم مؤسسة المعارضة الديمقراطية،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة النواب،

السادة ممثلو الدول الشقيقة والصديقة،

أصحاب السعادة السفراء وممثلو السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية،

السيد الوالي،

السيدة رئيسة الجهة،

السيد الحاكم،

السيد العمدة،

ممثلو جالياتنا وكفاءاتنا الوطنية في الخارج،

أيها السادة والسيدات،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مرحبا بكم جميعا في هذا اللقاء الذي يؤكد قوة الرباط الذي يظل جامعا بين الوطن وأبنائه مهما تباعدت المسافات واختلفت بلدان الإقامة وتباينت المسارات.

وأخص بالترحيب في المقام الأول أبناءنا وبناتنا الذين أصروا، رغم بعد المسافة ومشقة السفر، على المشاركة في هذا اللقاء مؤكدين بذلك عمق ارتباطهم بوطنهم وصادق إرادتهم في الإسهام في بنائه وتعزيز مكانته وصناعة مستقبله.

إن تنظيم هذه النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج يصدر عن إرادة وطنية قوية في الانتقال بالعلاقة بين الدولة ومواطنيها في الخارج إلى مستوى جديد أكثر تنظيما وفعالية، قوامه التشاور المستمر وصون الحقوق وتيسير الخدمات وتعبئة الكفاءات وتوسيع فرص المشاركة في التنمية الوطنية.

أيها السادة والسيدات،

إن ظاهرة الهجرة ظاهرة طبيعية أسهمت على مر التاريخ من وراء دوافعها الفردية والجماعية المتنوعة في إثراء المجتمعات والحضارات وتطوير العمران البشري فكانت جسرا لانتقال المعارف والخبرات وتبادل المنافع ومصدرا متجددا للحيوية الاقتصادية والاجتماعية.

وكم نحن في موريتانيا مدينون لمهاجرينا من العلماء والمثقفين الذين رفعوا عاليا راية الوطن ورسموا له صورة مشرقة عززت مكانته ورسخت إشعاعه الحضاري مع دائم الوفاء لبلدهم.

ومن أنصع صور وفاء المهاجر لوطنه، تلك التي رسمتموها أنتم أبناء وبنات جالياتنا في الخارج أيام أزمة (كوفيد -19).

لقد كانت هبتكم المشرفة والمقدرة في دعم بلدكم بمهاراتكم وعلاقاتكم شاهدا حيا على أن الرباط الذي يجمعكم به أقوى من البعد والمحن.

فلئن كان المقام خارج الوطن لا يلغي حقوق المواطنين ولا يعفي الدولة من مسؤولياتها تجاههم، في الوقت ذاته لا يعفي المغتربين من واجباتهم تجاه الوطن، ولا من المشاركة الواعية والمسؤولة في قضاياه وجهوده التنموية وفي صون سمعته والحفاظ على إشعاعه الثقافي والحضاري أينما أقاموا.

ولتمكينهم من ذلك وصون حقوقهم ورعاية مصالحهم، وضعت منذ توليت مقاليد الحكم مسألة الموريتانيين في الخارج في صدارة الأولويات، ووجهت المصالح الحكومية باتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة ذات الصلة بالمشاكل اليومية التي تواجه مواطنينا المقيمين في الخارج.

ومن تلك الإجراءات ما تم من إعادة تنظيم القطاع المكلف بالشؤون الخارجية وإبراز اختصاصه المتعلق بالموريتانيين في الخارج، وتعديل قانون الجنسية بما يتيح ازدواجية الجنسية وفق الضوابط القانونية، وتعزيز المشاركة السياسية للجاليات من خلال انتخاب نوابها في الجمعية الوطنية بصورة مباشرة. كما وجهت بتحديث الخدمات القنصلية ورقمنتها، وهو ما استدعى إنشاء تطبيق (هويتي)، الذي مكن من تجاوز أو تخفيف العديد من مشاكل جالياتنا على صعيد الوثائق المدنية، وشكل نقلة نوعية على مستوى الشفافية والسرعة والفعالية.

لكن رغم كل هذه الجهود، لا نزال مقتنعين بأن بناء حلول شاملة ومستديمة لمشاكل المهاجرين يتطلب مقاربة تشاركية تتيح لكل الأطراف ذات الصلة المساهمة عبر التشاور والحوار وتبادل الآراء في صياغة البرامج والسياسات العمومية التي تتعلق بهم وبالوطن عموما.

تأسيسا على هذه القناعة وجهنا بتنظيم هذا الملتقى، وباتخاذ ما يلزم لتحضيره المتقن وعقده في أحسن الظروف وبأدق الإحكام، وقد يكون للحرص على احترام هذه التوجيهات بنحو صارم دخل معتبر فيما شهده انعقاد هذا اللقاء من تأخير.

أبنائي وبناتي أفراد جالياتنا العزيزة في الخارج،

نحن نعتز بكم جميعا، وننتظر منكم أن تكونوا لوطنكم قوة بناء ورافد نهضة وسياجا يصون وحدته ولحمة أبنائه في وجه حملات التشويه ودعاة الفرقة والشقاق.

وإننا لندعوكم إلى مواصلة تمثيل موريتانيا خير تمثيل وصون سمعتها والإسهام بقوة في نهضتها.

وندعو كذلك رجال الأعمال منكم والمستثمرين إلى اغتنام الفرص التي يتيحها اقتصادنا والمساهمة في خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا ودعم التنمية المحلية.

كما ندعو كل الكفاءات إلى المساهمة في تطوير مؤسسات الوطن وتعزيز البحث العلمي والابتكار.

وقبل هذا وذاك، ندعوكم اليوم جميعا إلى بذل قصارى جهدكم لتخرجوا من جلسات هذا المنتدى بتشخيص موضوعي للتحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الموريتانيين في الخارج مستشرفين في الوقت ذاته سبل التغلب عليها.

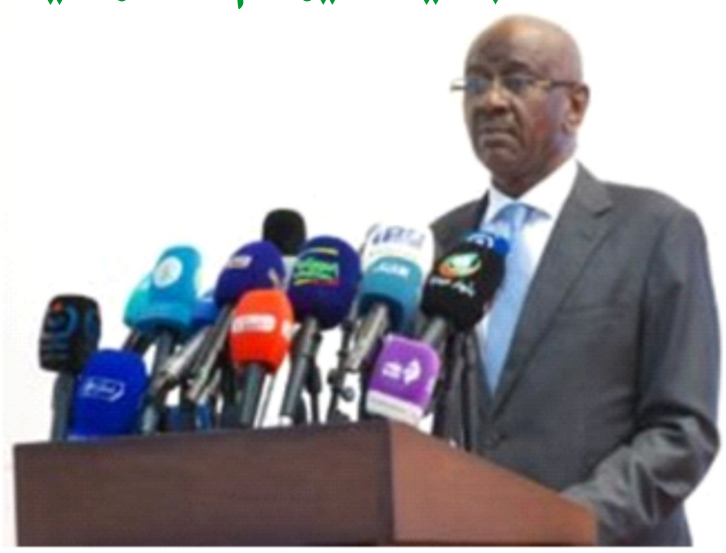
كما ندعوكم إلى تقديم مقترحات من شأنها تيسير حياتكم في الخارج وأخرى لتعزيز صلتكم بوطنكم من قبيل وضع آليات جديدة لترقية وضمان استثماراتكم به وتسهيل حوالاتكم المالية ومعاملاتكم التجارية معه.

ولقد وجهنا باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمتابعة مخرجات منتداكم هذا وإيلائها بالغ العناية والاهتمام.

وختاما، أجدد الترحيب بكم شاكرا الدول التي أفادتنا بتجاربها الوطنية، والمنظمات الدولية التي ساهمت في تنظيم هذا اللقاء، ومعلنا على بركة الله افتتاح هذه النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج، راجيا لأعمالها كل التوفيق والنجاح.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

وزير الخارجية ولد مرزوك: منتدى الجاليات يرسم ملامح سياسة وطنية جديدة للموريتانيين في الخارج



أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج، محمد سالم ولد مرزوك، أن إعداد سياسة وطنية أكثر فاعلية تجاه الجاليات الموريتانية في الخارج يقتضي الاستماع المباشر إليها وفهم واقعها وتطلعاتها والتحديات التي تواجهها، مشيراً إلى أن تنظيم النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية يأتي تتويجاً لمسار من التواصل والتشاور شمل 23 دولة في إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين.

وأوضح ولد مرزوك، في كلمته خلال افتتاح المنتدى في نواكشوط، تحت الرعاية السامية للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني وبحضوره، أن المشاورات مع الجاليات تناولت قضايا الخدمات القنصلية والحالة المدنية والإقامة والاندماج والحماية القانونية والاجتماعية والتعليم والمحافظة على الهوية الوطنية، إلى جانب تنظيم الجاليات وتعبئة الكفاءات وتشجيع الاستثمار.

وأشار الوزير إلى أن هذه اللقاءات لم تقتصر على رصد المطالب والانشغالات، بل سعت إلى تصنيفها وتحويلها إلى محاور قابلة للنقاش والمعالجة، مستفيداً من تجارب عدد من الدول، من بينها مصر والمغرب وتونس، في إدارة شؤون مواطنيها المقيمين بالخارج.

وأضاف أن برنامج المنتدى، الممتد على ثلاثة أيام، يتضمن جلسات عامة وورشات متخصصة ولقاءات مباشرة، تركز على رقمنة الخدمات القنصلية، وتعزيز الحماية الاجتماعية والقانونية، وتطوير الشراكة بين الدولة والجاليات، ونقل المعرفة، وتشجيع الاستثمار وريادة الأعمال، وتعزيز دور التحويلات المالية في التنمية.

وشدد ولد مرزوك على ضرورة أن تفضي أعمال المنتدى إلى توصيات واضحة ومحددة وقابلة للتنفيذ، تتضمن أولويات وآليات للمتابعة، مؤكداً التزام قطاعه بالعمل على تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية ومتابعة مخرجات المنتدى بالتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية.

وفيما يلي النص الكامل لخطاب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج، محمد سالم ولد مرزوك، في افتتاح منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج:

النص الكامل للخطاب

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

" فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني؛

" صاحب المعالي السيد الوزير الأول؛

" السيد رئيس الجمعية الوطنية؛

" السادة رؤساء المؤسسات الدستورية؛

" أصحاب المعالي الوزراء؛

" أصحاب السعادة السفراء؛

" السادة النواب؛

" السيدات والسادة ممثلو الجاليات الموريتانية في الخارج؛

" الحضور الكريم؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، في مستهل هذه المناسبة الوطنية المتميزة، أن أرحب بكم جميعاً في افتتاح النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج، المنظم تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وبحضوره الكريم.

أصحاب المعالي والسعادة؛

السيدات والسادة؛

لقد تبوأت مسألة الموريتانيين في الخارج مكانة مركزية في برنامج رئيس الجمهورية، وكان تنظيم هذا المنتدى من ضمن تدابير عديدة أصدر بها تعليماته السامية للحكومة.

وتأسيساً على ذلك، جاء تنظيم المنتدى الذي يلتئم اليوم تتويجاً لمسار طويل من الاتصال والاستماع والتشاور المباشر مع الموريتانيين المقيمين في الخارج.

انطلق هذا المسار من قناعة أساسية لدى صاحب الفخامة، مفادها أن إعداد سياسة وطنية أكثر فاعلية تجاه الجاليات يقتضي، قبل كل شيء، الاستماع إليها، والاقتراب من واقعها، وفهم اختلاف أوضاعها وتطلعاتها تبعاً لبلدان الإقامة وطبيعة التحديات التي تواجهها.

وانطلاقاً من ذلك، وبتوجيهات سامية من فخامة رئيس الجمهورية، أوفدت الوزارة، بمتابعة من صاحب المعالي الوزير الأول، السيد المختار ولد أجاي، بعثات للتواصل والتشاور المباشر مع الجاليات الموريتانية في ثلاث وعشرين دولة، موزعة على قارات إفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين.

وقد عقدت هذه البعثات لقاءات موسعة مع مختلف مكونات الجالية، واستمعت إلى ممثلي الجمعيات والرابطات، والكفاءات والخبراء، ورجال الأعمال، والنساء والشباب والطلاب، كما التقت سلطات عدد من دول الإقامة والمؤسسات المعنية بقضايا الهجرة والجاليات.

وقد مكنت هذه اللقاءات من الوقوف بصورة مباشرة على واقع مواطنينا في الخارج، ورصد أهم الإشكالات التي تواجههم، وخاصة ما يتعلق بالخدمات القنصلية، والتوثيق والحالة المدنية، والإقامة والاندماج، والحماية الاجتماعية والقانونية، والتعليم والمحافظة على الهوية، وتنظيم الجاليات، والاستثمار، وتعبئة الكفاءات والخبرات.

كما كشفت المشاورات عن حجم الإمكانات التي تتوفر عليها جالياتنا، وما تزخر به من تجارب وكفاءات وقدرات اقتصادية وعلمية ومهنية يمكن أن تشكل قيمة مضافة معتبرة لمسيرة التنمية الوطنية.

ولم تقتصر هذه العملية على جمع المطالب والانشغالات، بل حرص القطاع على تحليل نتائجها وتصنيفها وتحويلها إلى محاور قابلة للنقاش والمعالجة.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم يوم تفكيري وتشاوري خصص لعرض ومناقشة حصيلة الاتصال بالجاليات، بمشاركة ممثلين عن القطاعات الحكومية، والبرلمان والمؤسسات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وعدد من الخبراء والشركاء.

وشكل هذا اليوم فرصة لمناقشة نتائج المشاورات، وتدقيق التشخيص، وتحديد الأولويات، والبحث عن مقاربات عملية لمعالجة القضايا المطروحة. كما أتاح الانتقال من مطالب متفرقة مرتبطة بأوضاع محلية مختلفة، إلى رؤية وطنية أكثر شمولاً واتساقاً.

وبالتوازي مع مسار التشاور، قامت الوزارة بزيارات للاطلاع على تجارب عدد من الدول الشقيقة في مجال إدارة شؤون مواطنيها المقيمين في الخارج.

وشملت هذه الزيارات، على وجه الخصوص، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية، حيث تم الاطلاع على الأطر المؤسسية المعتمدة، وآليات تقديم الخدمات، وبرامج الحماية الاجتماعية، وسياسات تعبئة الكفاءات وتشجيع الاستثمار والمحافظة على الروابط الثقافية والوطنية.

وقد مكنتنا هذه الزيارات من الاستفادة من التجارب الناجحة، والوقوف على تنوع النماذج المؤسسية، مع التأكيد على ضرورة صياغة نموذج وطني يستجيب لخصوصية موريتانيا وتوزيع جالياتها وطبيعة أولوياتها.

صاحب الفخامة؛

لقد حرصنا على أن يكون إعداد هذا المنتدى قائماً على المشاركة والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

ولهذا الغرض، تم تشكيل لجنة للإشراف العام، ولجنة تحضيرية متعددة القطاعات، وعدد من اللجان المتخصصة في التنظيم والتأطير، والمحتوى والصياغة، والإعلام والاتصال، واللوجستيك.

كما تم إشراك القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية والمالية، والقطاع الخاص، والنواب الممثلين للموريتانيين في الخارج، والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، في مختلف مراحل الإعداد.

وقد ساهمت السفارات والقنصليات في التواصل مع الجاليات وتعبئتها، والتعريف بالمنتدى، كما اضطلع النواب الممثلون للموريتانيين في الخارج بدور مهم في مواكبة التحضيرات وتشجيع المشاركة الفاعلة للجاليات.

فخامة رئيس الجمهورية؛

السيدات والسادة؛

لقد صُمم برنامج المنتدى، الممتد على مدى ثلاثة أيام، ليجمع بين الجلسات العامة والورشات المتخصصة واللقاءات المباشرة والمعارض والأنشطة الموازية.

وتتناول أعماله جملة من الموضوعات ذات الصلة المباشرة بانشغالات الجاليات، وفي مقدمتها تطوير الخدمات القنصلية ورقمنتها، وتعزيز الحماية الاجتماعية والقانونية، وتنظيم الجاليات وتطوير شراكتها مع الدولة، وتعبئة الكفاءات ونقل المعرفة، وتشجيع الاستثمار وريادة الأعمال، ودور التحويلات في التنمية، إلى جانب التعليم والثقافة والإشعاع الديني لبلادنا، والمحافظة على الهوية الوطنية.

كما يوفر المنتدى فضاءً للتواصل بين الكفاءات والخبراء والمؤسسات الوطنية، وبين المستثمرين من أبناء الجالية والفاعلين الاقتصاديين، بما يساعد على تحويل الأفكار والمبادرات إلى شراكات ومشروعات عملية.

وقد حرصنا على أن تكون ورشات المنتدى فضاءات للعمل والإنتاج، لا للاكتفاء بعرض المشكلات أو تكرار التشخيص، ولذلك نتطلع إلى أن تنتهي أعمالها إلى توصيات واضحة ومحددة وقابلة للتنفيذ، تبين الأولويات وآليات المتابعة.

فخامة رئيس الجمهورية؛

إن حضوركم الكريم ورعايتكم السامية لهذا المنتدى يجسدان ما تحظى به الجاليات الموريتانية من اهتمام في رؤيتكم وبرنامجكم الوطني.

وإن المشاركين في هذا المنتدى، القادمين من مختلف بلدان العالم، يتطلعون إلى خطابكم وتوجيهاتكم بوصفها المرجعية التي ستحدد آفاق المرحلة المقبلة، وترسم معالم السياسة الوطنية تجاه الموريتانيين في الخارج.

وإذ نضع بين يدي فخامتكم حصيلة هذا المسار من التشاور والإعداد والعمل المشترك، فإننا نجدد التزام قطاعنا بالعمل على تنفيذ توجيهاتكم، ومتابعة النتائج والتوصيات التي ستصدر عن المنتدى، بإشراف من صاحب المعالي الوزير الأول، وبالتنسيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية.

في الختام، أجدد الترحيب بجميع المشاركين والضيوف، وأتمنى لأعمال المنتدى النجاح والتوفيق، وأن تشكل هذه الدورة التأسيسية بداية مرحلة جديدة من الثقة والتواصل والعمل المشترك بين الدولة ومواطنيها في الخارج.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير موريتانيا ورفعتها، وخدمة مواطنينا في كل مكان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ولد بلال يبحث مع منتسبي حزب "الإنصاف" في الخارج تعزيز حضورهم الحزبي

الصدى - نواكشوط /

عقد رئيس حزب الإنصاف، (الحاكم) محمد ولد بلال مسعود، مساء الأحد، لقاءً تشاورياً مع عدد من منتسبي الحزب المقيمين خارج البلاد المشاركين في منتدى الجاليات الموريتانية بالخارج، تناول سبل تعزيز التواصل مع الجاليات وتوسيع مشاركتها في العمل الحزبي، إلى جانب مستجدات التحضير للحوار الوطني المرتقب.

وجاء اللقاء، الذي جرى على هامش حفل عشاء أقامه الحزب على شرف عدد من منتسبيه في الخارج، بحضور نواب رئيس الحزب وعدد من أمنائه الدائمين، وفق بيان صادر عن الحزب.

وأشاد ولد بلال، في مستهل اللقاء، بتنظيم الملتقى الأول للجاليات الموريتانية بالخارج، معتبراً أنه شكل فرصة للاستماع إلى انشغالات الموريتانيين المقيمين خارج البلاد وتطلعاتهم.

واستعرض رئيس الحزب ما وصفه بالمكتسبات التي تحققت لصالح الجاليات منذ عام 2019، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، مشيراً إلى تمكين الموريتانيين في الخارج من انتخاب ممثليهم في الجمعية الوطنية بالاقتراع المباشر، وتسوية ملف ازدواجية الجنسية، فضلاً عن تطوير الخدمات الإدارية والرقمية، ومن بينها تطبيق "هويتي".

كما تناول اللقاء مضامين توجيهات الرئيس خلال ملتقى الجاليات، خصوصاً ما يتعلق بمناهضة خطاب الكراهية والتطرف، وتعزيز الوحدة الوطنية وقيم المواطنة والتآخي، مع التأكيد على أهمية مواكبة هذه التوجهات والاستفادة من توصيات الملتقى.

و خلال اللقاء ، قدم ولد بلال عرضاً حول التحضيرات الجارية للحوار الوطني المرتقب، استعرض خلاله مراحل الإعداد ومستوى التقدم المحرز، والقضايا المنتظر طرحها للنقاش والأهداف المتوخاة منه.



وبحث المشاركون دور منتسبي الحزب في الخارج في التعريف بمواقفه وتوجهاته، وتعزيز التنسيق مع هيئاته القيادية والتنظيمية، فضلاً عن توظيف كفاءات الجاليات وخبراتها في دعم العمل الحزبي والمساهمة في جهود التنمية الوطنية.

واستمع رئيس الحزب إلى ملاحظات المشاركين وانشغالاتهم المتعلقة بالشأن الحزبي وأوضاع الجاليات، مؤكداً حرص قيادة الحزب على متابعة القضايا المطروحة والعمل على معالجتها.

وفي أبرز إعلان خلال اللقاء، كشف ولد بلال عن جاهزية المنصة الرقمية الجديدة للانتساب إلى الحزب، معلناً أن إطلاقها سيبدأ من الخارج، بما يتيح لأعضاء الجاليات المشاركة في عملية الانتساب إلكترونياً.

وأكد رئيس حزب الإنصاف، في ختام اللقاء، التزام قيادة الحزب بمواصلة التشاور مع منتسبيه في الخارج، وتطوير قنوات التواصل معهم وتعزيز ارتباطهم بهياكله وأنشطته، بما يدعم مشاركتهم في الاستحقاقات السياسية والتنظيمية المقبلة.

خلال اختتامه لفعاليات منتدى الجاليات.. وزير الخارجية محمد سالم ولد مرزوك يتعهد بتنفيذ توصيات المنتدى

(الصدى - نواكشوط) - أسدل الستار في نواكشوط على فعاليات النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج، بعد يومين من النقاشات والمداولات التي جمعت ممثلي الجاليات والبرلمانيين والقطاعات الحكومية المعنية، وأسفرت عن إعلان ختامي تضمن سبع توصيات رئيسية لتعزيز حقوق الموريتانيين في المهجر وتوسيع مساهمتهم في التنمية الوطنية.

وأعلن وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج،الدكتور محمد سالم ولد مرزوك في كلمة بالمناسبة، اختتام أعمال المنتدى باسم رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني، مؤكدا أن النقاشات أفضت إلى مقترحات وتوصيات عملية صاغها التفاعل بين ممثلي الجاليات



والقطاعات الوزارية المختصة والشركاء الإقليميين والدوليين.

وأكد الوزير أن توجيهات الرئيس الغزواني شددت على ضرورة تحويل مخرجات المنتدى إلى حلول مستدامة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه الموريتانيين في الخارج، بما يضمن تعزيز مشاركتهم السياسية، وتيسير مبادراتهم الاقتصادية، وصون خصوصياتهم الثقافية، وفتح المجال أمام إسهامهم في التنمية الوطنية من خلال الاستثمار ونقل الخبرات والتجارب المعرفية.

وفي هذا السياق، أعلن الوزير تعهد قطاعه بمتابعة تنفيذ التوصيات السبع الواردة في الإعلان الختامي، بالتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية، مؤكدا أن الوزارة ستعمل على إطلاع الجاليات وممثليها بصورة مستمرة على مستجدات تنفيذ هذه المخرجات، عبر البعثات الدبلوماسية والقنصلية الموريتانية في الخارج.

وكان الإعلان الختامي للمنتدى قد أوصى بإنشاء مجلس وطني للجاليات الموريتانية بالخارج، وصندوق لدعم استثماراتها، وإطلاق صكوك إسلامية مخصصة لها بضمان من الدولة، إلى جانب برنامج وطني لتعبئة الكفاءات الموريتانية في المهجر، وإنشاء صندوق للمساعدة الاجتماعية يتولى التكفل بنقل الجثامين والحالات الإنسانية الخاصة.

كما شملت التوصيات توسيع شبكة التمثيل القنصلي لتغطية البلدان التي تضم تجمعات موريتانية مهمة، وافتتاح مراكز تعليمية وثقافية في الدول التي تحتضن جاليات معتبرة.

وأشاد وزير الخارجية بمشاركة البرلمانيين وممثلي الجاليات الذين تكبدوا عناء السفر للمشاركة في المنتدى، وبجهود القطاعات الحكومية التي عملت خلال الأشهر الماضية على دراسة مطالب الموريتانيين بالخارج وإعداد مقترحات للاستجابة لها، كما وجه الشكر إلى الشخصيات المرجعية وهيئات المجتمع المدني والوفود المشاركة من الدول الشقيقة التي عرضت تجاربها في هذا المجال.

ويشكل اختتام هذه النسخة الأولى انتقالا إلى مرحلة متابعة المخرجات وتحويلها إلى إجراءات عملية، في اختبار لمدى قدرة التنسيق الحكومي والمؤسسي على الاستجابة لانشغالات الجاليات، والاستفادة من رصيدها البشري والعلمي والاقتصادي في دعم التنمية وتعزيز حضور موريتانيا في الخارج.

"الصدى" تنشر "البيان الختامي" لمنتدى الجاليات الموريتانية

(الصدى - نواكشوط)- اختتمت في نواكشوط أعمال النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية بالخارج، بإصدار إعلان ختامي تضمن جملة من التوصيات الرامية إلى تطوير السياسات العمومية تجاه الموريتانيين في المهجر، وتعزيز مشاركتهم في مسار التنمية الوطنية. وهذا نص البيان الختامي للنسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية بالخارج :

نحن المشاركين في النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية بالخارج الملتئم أيام 29- 30- 31 أكتوبر 2026 بقصر المؤتمرات المختار ولد داداه بنواكشوط، نعلن:

" تثميننا العالي للمخرجات التي تمخضت عنها جلسات هذه النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية بالخارج، ونثمن بصورة خاصة تأكيد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في كلمة الافتتاح على المنظور التشاركي والتشاوري والانفتاح الكبير على آراء الموريتانيين في الخارج، على اختلاف آرائهم ومشاربهم، التي رسمت إلى حد كبير الملامح العامة لمداولات هذا المنتدى وكانت عنصر إثراء للجهود المحمودة التي بذلتها المصالح الحكومية المشاركة. كما نثمن توجيهاته الصريحة للحكومة بتجسيد مخرجات هذا المنتدى في حلول مستدامة لمشكلات الموريتانيين في الخارج.

" تثميننا لكل الترتيبات والإجراءات المعلن عنها، بمناسبة انعقاد هذه النسخة الأولى، لصالح مواطنينا المقيمين بالخارج، من قرارات ومقترحات صادرة عن القطاعات الوزارية الوطنية، كل حسب اختصاصه، بشأن قائمة المطالب التي عبرت عنها الجاليات الوطنية في سياق التحضير لهذا المنتدى. " تصميمنا الراسخ على العمل، يدا بيد، لوضع مخرجات هذه النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج حيز التنفيذ، بإقرار الآليات التي تضمن حماية أرواح مواطنينا بالخارج وممتلكاتهم، وتصونَ كرامتهم وانتماءهم وخصوصياتهم الثقافية، وتمكنهم من تحقيق مطامحهم النبيلة في الإسهام بفعالية في تنمية بلادهم، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وتيسير أداء دورهم التاريخي المشهود في نشر الإشعاع الحضاري والعلمي لبلادنا عبر العالم.



" تعبيرنا عن تهانئنا الخالصة للشعب الموريتاني كافة على نجاح هذا المنتدى الذي يمثل نقلة نوعية في السياسات العمومية تجاه الموريتانيين المقيمين بالخارج، وعن عميق شكرنا لكل الفعاليات الرسمية والشعبية التي عملت، دون كلل، على الإعداد المحكم والتحضير الجيد لهذا الحدث الوطني غير المسبوق، آملين أن نلتقي بحول الله قريبا في النسخة الثانية من منتدى الجاليات الموريتانية بالخارج، وقد تمكنا معا من رفع التحديات وتحقيق طموحنا للوطن. ونوصي في اختتام هذه النسخة الأولى بالأولويات التالية :

1. إنشاء مجلس وطني للجاليات الموريتانية في الخارج، يخرج مسألة الموريتانيين في الخارج من حيز الإجراءات والمبادرات المشتتة والمرتجلة ، إلى إطار مؤسسي شامل محكوم برؤية استيراتيجية متنورة. 2. إنشاء صندوق لدعم استثمارات الجاليات الوطنية في الخارج لتيسير تحويلات الجاليات بطريقة أكثر أمنا وأقل كلفة.
3. إطلاق صكوك إسلامية خاصة بالجاليات وبضمان من الدولة بالتنسيق بين البنك المركزي و وزارتي الاقتصاد والمالية، على غرار تجارب ناجحة في عدد من الدول.
4. إطلاق برنامج وطني لتعبئة الكفاءات الموريتانية في الخارج من أجل التنمية،
5. إنشاء صندوق وطني للمساعدة الاجتماعية للموريتانيين في الخارج للتكفل بنقل الجثامين وبالحالات الإنسانية الخاصة.
6. توسيع شبكة التمثيل القنصلي لتشمل بعض البلدان التي تقطنها تجمعات هامة من الموريتانيين.
7. افتتاح مراكز تعليمية وثقافية في البلدان التي تقطنها جاليات معتبرة من الموريتانيين.

نواكشوط في 31 اكتوبر 2026

المشاركون

اتحاد مكاتب الجاليات الموريتانية في العالم يثمن مبادرة الغزواني بتنظيم منتدى الجاليات ويعلن استعداده لمتابعة توصياته

(الصدى - نواكشوط) - أعرب اتحاد مكاتب الجاليات الموريتانية في العالم عن تقديره لمبادرة الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني بتنظيم النسخة الأولى من منتدى الجاليات الموريتانية في الخارج، مثمنا رعايته الشخصية لأعمال المنتدى والاهتمام الذي أولاه لإنجاحه وإتاحة الفرصة أمام ممثلي الجاليات لطرح انشغالاتهم ومقترحاتهم.

وقال الاتحاد، في بيان صادر عنه، إن توجيهات رئيس الجمهورية للحكومة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج أسهمت في تهيئة الظروف المناسبة للإعداد والتنظيم، بما يضمن مشاركة أبناء الجاليات في مناقشة القضايا التي تهمهم والمساهمة في بلورة الحلول المناسبة لها.

وأشاد البيان بمضامين الخطاب الذي ألقاه الرئيس الغزواني خلال افتتاح المنتدى، معتبرا أن حضوره أتاح فرصة للتواصل المباشر مع المشاركين، وعكس اهتماما رسميا بالدور الذي يضطلع به الموريتانيون في الخارج.

وثمن الاتحاد تأكيد الرئيس على أن أبناء الجاليات يمثلون ثروة وطنية ثمينة، وأن ما يمتلكونه من خبرات وكفاءات وإمكانات يشكل رصيدا ينبغي الحفاظ عليه والاستفادة منه في مسار التنمية الوطنية.

واعتبر الاتحاد أن تنظيم المنتدى، للمرة الأولى بهذه الصيغة الجامعة، يمثل محطة مهمة في مسار تعزيز حضور الجاليات الموريتانية وإشراكها في جهود التنمية، بما يتيح توظيف خبراتها وإمكاناتها في خدمة البلاد والمساهمة في بناء مستقبلها.

كما رحب الاتحاد بالتوصيات السبع التي اختتمت بها أعمال المنتدى، معربا عن تقديره لحرص رئيس الجمهورية على متابعة تنفيذها وتحويلها إلى إجراءات عملية تستجيب لتطلعات الموريتانيين في الخارج، وتعزز ارتباطهم بالوطن وقنوات التواصل بينهم وبين المؤسسات الوطنية.



وأكد الاتحاد، في ختام بيانه، استعداده للمساهمة في متابعة تنفيذ مخرجات المنتدى وتعزيز الشراكة مع الجهات المعنية، بما يخدم مصالح الجاليات الموريتانية، ويسهم في ترسيخ الوحدة الوطنية ودعم مسيرة البلاد نحو التقدم والازدهار.

ملف الصحراء.. الفيتو الروسي يربك المسعى الأميركي وينهي ولاية المينورسو.. فهل يشكل فرصة استراتيجية للمغرب؟

الصدى - تقرير تحليلي

أعادت المواجهة التي شهدها مجلس الأمن الدولي في 30 أكتوبر 2026 ملف الصحراء إلى واجهة التوتر الدبلوماسي، بعدما استخدمت روسيا حق النقض لإسقاط مشروع القرار الأميركي المتعلق بمستقبل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية "المينورسو"، قبل أن يفشل مشروع روسي مضاد في الحصول على الأصوات اللازمة لتمديد ولايتها. وبذلك انتهت ولاية البعثة في 31 أكتوبر دون تجديد.

وكشفت نتيجة التصويت عن تباين واضح بين القوى الكبرى بشأن مستقبل إدارة النزاع؛ إذ حصل المشروع الأميركي على تأييد 11 عضواً من أصل 15، مقابل صوت روسي معارض وثلاثة امتناعات، غير أن الفيتو حال دون اعتماده. وكان المشروع يقترح تمديد ولاية البعثة حتى 31 أكتوبر 2027، مع تغيير اسمها وإعادة توجيه مهمتها، ومنح مبادرة الحكم الذاتي المغربية تحت السيادة المغربية مكانة مركزية في مسار التسوية.

في المقابل، لم يتمكن المشروع الروسي الداعي إلى تمديد الولاية عاماً إضافياً والإبقاء على الاسم والمهمة التقليديين من الحصول سوى على ثلاثة أصوات مؤيدة، مقابل صوت معارض و11 امتناعاً.

موسكو تعترض وواشنطن تتعثر

بررت روسيا استخدامها الفيتو برفض ما اعتبرته محاولة لفرض مقاربة أحادية لتسوية النزاع، مؤكدة ضرورة احترام مبدأ تقرير المصير والتوصل إلى صيغة مقبولة لدى الأطراف المعنية.

ويعكس الموقف الروسي، وفق قراءة التقرير، تحفظ موسكو على تحويل مبادرة الحكم الذاتي إلى مرجعية شبه حصرية للمفاوضات، فضلاً عن ارتباط الملف بحسابات التنافس الدولي والنفوذ في منطقة الساحل.

وهكذا، لم تحقق واشنطن هدفها بتمرير مشروعها، كما لم تنجح موسكو في ضمان استمرار البعثة وفق الصيغة التي دافعت عنها، لتبرز نتيجة مزدوجة لا تمثل انتصاراً كاملاً لأي من الطرفين.

الرباط تراهن على مرحلة جديدة

على المدى القريب، شكّل الفيتو الروسي تعثراً للمسعى المغربي الرامي إلى تثبيت تحول في المرجعية الأممية للملف. غير أن عدم تجديد ولاية المينورسو أوجد واقعاً جديداً ترى الرباط أنه قد يتيح تجاوز آليات استمرت أكثر من ثلاثة عقود دون الوصول إلى تسوية نهائية.

وفي بلاغ صادر عن الديوان الملكي مساء 30 أكتوبر، وصف المغرب عدم تجديد ولاية البعثة بأنه تطور مهم، داعياً إلى إنهاء وجودها، ومؤكداً مواصلة التحرك الدبلوماسي الثنائي والإقليمي، مع التمسك بوقف إطلاق النار وأمن البلاد.

ويستند الرهان المغربي إلى القرار الأممي 2797 الصادر في 31 أكتوبر 2025، الذي جعل مقترح الحكم الذاتي أساساً للمفاوضات، مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الأطراف.



نهاية ولاية البعثة لا تعني نهاية دور الأمم المتحدة

رغم أهمية التطور، فإن انتهاء ولاية المينورسو لا يعني قانونياً خروج الملف تلقائياً من اختصاص مجلس الأمن، ولا يمثل اعترافاً أممياً جديداً ونهائياً بالسيادة المغربية على الإقليم. ويظل المجلس قادراً على إعادة مناقشة القضية واتخاذ قرارات بشأنها وفق الإجراءات المعمول بها.

كما يضع التطور الجزائر وجبهة البوليساريو أمام تحديات تتعلق بمستقبل الآليات الدولية ودورهما في المسار السياسي، بعدما حال الفيتو دون تمرير المشروع الأميركي، من دون أن يضمن في المقابل استمرار البعثة.

اختبار المرحلة المقبلة

يتمثل التحدي الأساسي أمام المغرب في تحويل هذا التطور الإجرائي إلى مكسب سياسي مستدام، عبر توسيع الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي، ومواصلة التنمية في الأقاليم الجنوبية، والحفاظ على الاستقرار ووقف إطلاق النار.

وبذلك، فإن انتهاء ولاية المينورسو يفتح مرحلة جديدة في مسار الملف، لكنه لا يحسم النزاع بمفرده. وستتوقف النتائج الفعلية على قدرة الأطراف على استثمار التحولات الدبلوماسية في اتجاه تسوية سياسية قابلة للاستمرار.

المصدر: تقرير "مِرْصاد" - مركز الصدى للرصد والإعلام والدراسات والتطوير

من وعود النصر إلى البحث عن كبش فداء.. ترمب يراجع أداء وزير دفاعه ورئيس الأركان بعد تعثر الحرب مع إيران

الصدى - تقارير دولية /

كشفت مجلة "ذا أتلانتيك" الأميركية أن الرئيس دونالد ترامب بدأ خلال الأسابيع الأخيرة الاستفسار من حلفائه عن أداء وزير الدفاع بيت هيغسيث ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال دان كين، في ظل تزايد استيائه من استمرار الحرب مع إيران، وعدم تحقق التوقعات التي قدمها له مستشاروه بشأن إمكانية إنهاء العمليات العسكرية قبل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس المقررة في الثالث من نوفمبر.

ونقلت المجلة، في تحقيق استند إلى إفادات مستشارين مقربين من ترامب ومسؤولين حاليين وسابقين، أن الرئيس بدأ يتساءل عن الجهات التي تتحمل مسؤولية التقديرات السابقة بشأن مدة الحرب ونتائجها، ومدى قدرته على الاعتماد على المسؤولين أنفسهم في حال قرر استئناف العمليات العسكرية.

وبحسب المصادر، اعتاد ترامب استطلاع آراء أصدقائه ومستشاريه من خارج الإدارة قبل اتخاذ قرارات تتعلق بمستقبل كبار المسؤولين، وهو ما يفسر اهتمامه أخيراً بتقييم أداء وزير الدفاع ورئيس الأركان.

حسابات انتخابية واقتصادية

ويربط التحقيق بين تزايد استياء ترامب من الحرب وبين حساباته الانتخابية، مشيراً إلى أنه بات يعتبر استمرار المواجهة مع إيران عاملاً قد يؤثر في فرص الجمهوريين خلال انتخابات التجديد النصفي، خصوصاً مع صعوبة إقناع الناخبين بأن العمليات العسكرية حققت أهدافها.



ونقلت المجلة عن مسؤول أميركي أن أحد دوافع التحول الأخير في موقف ترامب من أوكرانيا يرتبط برغبته في زيادة كميات الطاقة الروسية المتاحة في الأسواق العالمية، بهدف الحد من ارتفاع أسعار النفط، في حال تنفيذ عمليات عسكرية أميركية جديدة في الشرق الأوسط.

كما أشار التحقيق إلى أن ترامب يشعر بالاستياء من عدم تحقيق رسائله السياسية التأثير الذي كان يتوقعه، وأنه بدأ يركز على المسؤولين الذين قدموا له سابقاً تقديرات بأن الحرب ستكون قصيرة وحاسمة.

وفي هذا السياق، نقلت المجلة عن أشخاص مقربين من الرئيس انتقادات لوزير الدفاع بيت هيغسيث، تتعلق بتقديمه صورة متفائلة بصورة مفرطة عن الوضع العسكري في إيران. وقال أحد مستشاري ترامب إن الوزير يميل إلى إبلاغ الرئيس بما يرغب في سماعه. كما أشار التحقيق إلى أن هيغسيث والجنرال دان كين كانا من أبرز المسؤولين الذين تحدثوا بإيجابية عن نتائج العمليات العسكرية في مراحلها الأولى، قبل توقفهما عن عقد مؤتمرات صحفية منذ مايو.

خيارات عسكرية أمام ترامب

وكشف التحقيق أن هيغسيث والجنرال كين عرضا على ترامب ونائبه جي دي فانس، خلال الأسبوع الماضي، مجموعة من الخيارات العسكرية، بمشاركة قائد القيادة المركزية الأميركية الأدميرال براد كوبر، وذلك لبحث خطوات يمكن أن تتيح للرئيس إعلان تحقيق أهداف الحرب.

وبحسب مسؤولين دفاعيين حاليين وسابقين مطلعين على الخطط، تتراوح الخيارات بين ضربات عسكرية تستمر ساعات، وعمليات تمتد أياماً أو عدة أسابيع، مع الإبقاء على الحصار البحري الأميركي في مضيق هرمز، أو مواصلة التهديد باستخدام القوة، وصولاً إلى خيار الانسحاب من المواجهة.

ويتضمن أحد السيناريوهات تنفيذ حملة عسكرية تبدأ باستهداف الدفاعات الإيرانية، قبل توسيع نطاق الضربات ليشمل مواقع أخرى داخل إيران، بينها منشآت ذات استخدامات مدنية وعسكرية، وهو ما قد يثير مخاوف بشأن سلامة المدنيين والالتزامات المرتبطة بالقانون الدولي الإنساني.

أما السيناريو الآخر فيركز على تنفيذ حملة تستمر عدة أيام ضد البرنامج النووي الإيراني. ويرى مؤيدو استئناف الضربات أن الحصار البحري والضغوط الاقتصادية بدأا يؤثران في طهران، وأن زيادة الضغط العسكري قد تدفعها إلى تقديم تنازلات. في المقابل، ينقل التحقيق تشكيكاً في قدرة حملة جديدة على تحقيق نتائج لم تتمكن العمليات السابقة من بلوغها.

مخاوف من تكرار آلية اتخاذ القرار

وأشار التحقيق إلى أن البيت الأبيض لم يُطلع بعض كبار المسؤولين في وزارتي الطاقة والتجارة، إلى جانب حلفاء مقربين من ترامب، على ترتيبات الهجوم الأول ضد إيران، رغم أن إشراكهم كان يمكن أن يتيح تقديم تقديرات مبكرة بشأن التداعيات الاقتصادية المحتملة لإغلاق مضيق هرمز.

كما ذكر أن بعض أعضاء الكونغرس اطلعوا على أجزاء من الخطط العسكرية الجديدة، ومن بينهم السيناتور كريس مورفي، الذي حذر من أن تنفيذها قد يؤدي إلى تصعيد واسع وتداعيات خطيرة على الالتزام بسيادة القانون.

واستحضر التقرير تجربة الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الابن عام 2006، عندما أقال وزير دفاعه دونالد رامسفيلد بعد خسارة الجمهوريين السيطرة على مجلسي الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي، قبل أن يقرر بعد شهرين زيادة القوات الأميركية في العراق. وتورد المجلة هذه السابقة للإشارة إلى أن تغيير المسؤولين عن إدارة الحرب لا يعني بالضرورة التخلي عن مواصلة العمليات العسكرية.

ولفت التحقيق أيضاً إلى أن الخيارات المطروحة أمام ترامب لا تتضمن، وفق المعلومات التي اطلعت عليها المجلة، معالجة واضحة للتهديدات التي يمثلها حلفاء إيران الإقليميون، وفي مقدمتهم الحوثيون الذين كثفوا هجماتهم على السعودية.

وبحسب "ذا أتلانتيك"، لا يزال القرار بشأن الخطوة الأميركية المقبلة غير محسوم، في وقت تتواصل فيه المناقشات داخل الإدارة بشأن الخيارات العسكرية المتاحة، وتداعيات كل منها على الوضع الإقليمي والاقتصاد الأميركي وأسواق الطاقة.

مشروع "مسام" السعودي لنزع ألغام اليمن يعلن نزع 600 ألف لغم وذخيرة وعبوة ناسفة في اليمن منذ 2018

(الصدى - متابعات) -

أعلن مشروع "مسام" لنزع الألغام في اليمن، بلوغ إجمالي ما نزعته فرقه الميدانية 600 ألف لغم وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة، منذ انطلاق عملياته في نهاية يونيو 2018 وحتى 30 أكتوبر 2026، في حصيلة تعكس حجم التحديات المرتبطة بمخلفات الحرب والجهود الإنسانية المبذولة للحد من مخاطرها على المدنيين.

ويمثل هذا الإنجاز محطة بارزة في مسيرة المشروع، الذي يواصل عملياته في مناطق يمنية متعددة، وسط تحديات ميدانية تشمل اتساع نطاق المناطق الملوثة بالمتفجرات، وتنوع أنواع الألغام والعبوات الناسفة، وصعوبة التضاريس، فضلاً عن نقص الخرائط والمعلومات المتعلقة بمواقع زراعتها.

وقال المدير العام للمشروع، أسامة بن يوسف القصيبي، إن الوصول إلى حاجز 600 ألف مادة متفجرة منزوعة يمثل إنجازاً استثنائياً، ويعكس الجهود التي بذلتها الفرق الهندسية على مدى أكثر من ثماني سنوات في مواجهة خطر الألغام ومخلفات الحرب في اليمن.

وأضاف أن هذه الحصيلة تقف وراءها سنوات من العمل الميداني الشاق والتضحيات التي قدمها العاملون في المشروع، مؤكداً أن القيمة الحقيقية للإنجاز لا تقتصر على عدد المواد التي جرى نزعها، بل تمتد إلى الأرواح التي أنقذت، والمناطق التي أزيلت عنها مصادر الخطر، والمساحات التي استعادت إمكانية استخدامها بصورة أكثر أماناً.

تداعيات إنسانية تتجاوز سنوات الحرب

ولا تقتصر مخاطر الألغام ومخلفات الحرب في اليمن على فترة المواجهات العسكرية، إذ تظل تهدد حياة المدنيين حتى بعد توقف العمليات القتالية، خصوصاً في المناطق السكنية والزراعية والطرق والمنشآت الحيوية.

ويمثل تطهير هذه المناطق خطوة أساسية لتمكين السكان من العودة إلى منازلهم وممارسة أنشطتهم اليومية، واستعادة الانتفاع بأراضيهم الزراعية، فضلاً عن تهيئة الظروف اللازمة لجهود التعافي وإعادة الاستقرار.

وتكتسب عمليات نزع الألغام أهمية إضافية في ظل الآثار الإنسانية طويلة الأمد لهذه المتفجرات، التي قد تتسبب في سقوط قتلى وجرحى وإصابات بإعاقات دائمة، وتفرض قيوداً على حركة السكان والوصول إلى الخدمات الأساسية.

تضحيات ميدانية ومهمة مستمرة



وخلف الحصيلة التي أعلنها المشروع، تقف فرق هندسية تعمل في بيئة شديدة الخطورة، وتتعامل مع أجسام متفجرة تتطلب خبرة فنية عالية وإجراءات دقيقة لتفادي الحوادث. وقد شهدت مسيرة المشروع فقدان عدد من أفراده حياتهم أثناء أداء مهامهم الميدانية.

وأكد القصيبي استمرار المشروع في أداء مهمته الإنسانية، معتبراً أن بلوغ حاجز 600 ألف مادة متفجرة منزوعة يمثل حافزاً لمواصلة العمليات حتى تطهير الأراضي اليمنية من الألغام ومخلفات الحرب.

ويعيد هذا الإنجاز تسليط الضوء على حجم التحدي الذي تواجهه اليمن في التعامل مع الإرث المتفجر للنزاع، وعلى الحاجة إلى استمرار جهود إزالة الألغام وتوسيع نطاق عمليات التوعية بمخاطرها، باعتبارها من المتطلبات الأساسية لحماية المدنيين ودعم التعافي الإنساني.

وبينما يسجل مشروع "مسام" هذه الحصيلة، تبقى إزالة الألغام ومخلفات الحرب مهمة ممتدة تتطلب مواصلة العمل الميداني والتنسيق والدعم الفني واللوجستي، وصولاً إلى تقليص المخاطر التي تهدد حياة اليمنيين وتعرقل عودة النشاط الطبيعي إلى المناطق المتضررة.

قراءة فكرية : حينَ تصبح القيم أساساً لبناء الإنسان وإصلاح المجتمع

المفكر البارز علي محمد الشرفاء الحمادي.. العدالة وتكريم الإنسان ومقاومة الفساد من منظور قرآني

كتب : محمد عبد الرحمن /

ليست أزمة المجتمعات في نقص الموارد وحده، ولا في تضارب المصالح فحسب، بل قد تكمن جذورها الأعمق في اختلال منظومة القيم التي تحكم علاقة الإنسان بنفسه وبالآخرين، وفي غياب العدالة والمساءلة وتراجع الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع. ومن هذه الزاوية، يطرح المفكر العربي علي محمد الشرفاء الحمادي، في مقاله "الفساد صناعة بشرية حين أعرض الإنسان عن هدي ربه"، رؤية تربط بين السلوك الإنساني ونتائجه الاجتماعية، وتعيد طرح سؤال جوهري: كيف يمكن بناء مجتمع يحفظ كرامة الإنسان، ويقاوم الفساد، ويجعل العدل أساساً للعلاقات بين أفراده ومؤسساته؟

تنطلق أهمية هذه الرؤية من نقل النقاش حول الفساد من مجرد إدانة مظاهره إلى البحث في أسبابه الإنسانية والأخلاقية، ومن الاكتفاء بوصف الأزمات إلى مساءلة منظومة القيم والممارسات التي تنتجها. فالفساد، وفق هذا المنظور، ليس ظاهرة منفصلة عن الإنسان، وإنما يرتبط بالاختيارات التي يتخذها، وبالأنظمة التي تسمح له بالانتشار، وبمدى احترام المجتمع لمبادئ العدل والأمانة وصيانة الحقوق.

الفساد صناعة بشرية.. والمسؤولية تبدأ من الإنسان

يؤكد الشرفاء الحمادي في مقاله أن الفساد يرتبط بأفعال البشر وابتعاد سلوكهم عن القيم التي تنظم الحياة على أساس العدل والرحمة والسلام. ويستند في طرحه إلى قوله تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ) (الروم: 41).

وتكتسب هذه الفكرة أهميتها من إسناد المسؤولية عن كثير من مظاهر الاختلال إلى الفعل الإنساني، بدلاً من التعامل معها باعتبارها قدراً لا يمكن تغييره، أو نتيجة حتمية لظروف خارجة عن إرادة المجتمع.

فالفساد الإداري، واستغلال النفوذ، والاعتداء على المال العام، والتمييز في إتاحة الفرص، وحرمان أصحاب الحقوق من حقوقهم، ليست مجرد أخطاء إجرائية؛ إنها ممارسات تمس الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وتضعف الشعور بالمساواة، وتعرقل فرص التنمية.

لكن مقاومة الفساد لا تتحقق بالمواعظ وحدها، مهما كانت أهميتها في بناء الضمير الفردي. فهي تحتاج أيضاً إلى مؤسسات قوية، وقوانين عادلة، وقضاء مستقل، ورقابة فعالة، وإدارة شفافة، وآليات تضمن محاسبة المسؤولين من دون تمييز.

ومن هنا، يمكن توسيع الفكرة التي يطرحها الشرفاء الحمادي لتشمل مستويين متكاملين: إصلاح الإنسان من خلال ترسيخ قيم الأمانة والمسؤولية، وإصلاح المؤسسات من خلال منع استغلال السلطة وإغلاق المنافذ التي تسمح بتحويل الوظيفة العامة إلى وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة.

فالضمير الحي ضرورة، لكنه لا يغني عن القانون، كما أن القانون لا يحقق غايته كاملة إذا غابت ثقافة احترامه.

العدالة.. المعيار الذي لا يستثني أحدا

تحتل العدالة مكانة مركزية في المنظومة القيمية التي يدعو إليها القرآن الكريم، وهي من أبرز المداخل التي يمكن من خلالها قراءة مشروع الشرفاء الحمادي الفكري.

يقول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالعَدْلِ وَالإِحْسَانِ) (النحل: 90)، كما يؤكد ضرورة الالتزام بالعدل حتى عندما يتعلق الأمر بالنفس أو الأقربين، في قوله تعالى: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) (النساء: 135).

وتؤسس هذه المبادئ لمفهوم يتجاوز العدالة بوصفها شعاراً أخلاقياً إلى اعتبارها معياراً حاكماً للسلوك الفردي والأداء المؤسسي والعلاقات الاجتماعية.

فالعدل لا يعني فقط إنصاف المظلوم بعد وقوع الضرر، بل يعني أيضا بناء أنظمة تمنع وقوع الظلم، وتضمن تكافؤ الفرص، وتحمي حقوق المواطنين، وتتيح لهم الوصول إلى الخدمات والموارد العامة من دون محاباة أو تمييز.

كما أن العدالة لا تكون انتقائية؛ فلا يستقيم إدانة فساد الخصوم والتغاضي عن فساد المقربين، ولا المطالبة بتطبيق القانون على الضعفاء مع إعفاء أصحاب النفوذ من المساءلة.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية ربط الخطاب القيمي بمفهوم المواطنة المتساوية، حيث لا تتحدد قيمة الإنسان بموقعه الاجتماعي أو ثروته أو انتمائه، وإنما يتمتع بحقوقه الإنسانية والقانونية التي ينبغي حمايتها بصورة عادلة.

إن المجتمع الذي يجعل العدالة قاعدة ثابتة في مؤسساته يحد من أسباب الاحتقان، ويعزز الثقة العامة، ويمنح المواطنين شعوراً بأن القانون يحميهم جميعاً، لا أنه أداة في يد الأقوى.

تكريم الإنسان.. أساس العمران والتنمية

من الأفكار الجوهرية التي تستحق إبرازها في هذا السياق أن الإنسان ليس مجرد وسيلة لتحقيق أهداف الدولة أو المجتمع، بل هو الغاية الأساسية لأي مشروع تنموي يسعى إلى بناء حياة كريمة.

وقد عبّر القرآن الكريم عن هذا المعنى بوضوح في قوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (الإسراء: 70).

ويفتح هذا المبدأ أفقاً واسعاً للتفكير في حقوق الإنسان وكرامته، بعيداً عن اختزال قيمته في قدرته الإنتاجية أو مكانته الاقتصادية أو الاجتماعية. فالإنسان يستحق الاحترام وصيانة الحقوق، ولا يجوز أن يتحول إلى ضحية للتعسف أو الإقصاء أو الاستغلال.

وتكريم الإنسان، في المجال العام، يعني أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية موجهة نحو تحسين حياته، وأن تتوافر له فرص التعليم والعمل والعلاج، وأن تصان حريته وكرامته، وأن يجد في المؤسسات العامة جهة تحمي حقوقه وتستجيب لحاجاته.

كما يعني رفض كل ممارسة تنتقص من قيمة البشر أو تحولهم إلى أدوات في صراعات المصالح والنفوذ.

ومن هذا المنطلق، فإن مقاومة الفساد ليست مسألة مالية أو إدارية فحسب؛ إنها أيضاً قضية إنسانية، لأن آثار الفساد لا تتوزع بالتساوي على الجميع. فحين تُهدر الموارد العامة، أو تُحرم الفئات الضعيفة من الخدمات، أو تُمنح الفرص على أساس المحاباة، يكون الإنسان وكرامته أول المتضررين.

ولهذا، فإن نجاح أي مشروع للإصلاح ينبغي ألا يقاس بعدد القوانين التي يصدرها، أو بحجم الموارد التي يحشدها وحده، بل بمدى انعكاسه على حياة الناس، وقدرته على صون حقوقهم وتحقيق الإنصاف بينهم.

الاستخلاف في الأرض.. مسؤولية لا امتياز

يرتبط تكريم الإنسان في المنظور القرآني بمسؤوليته عن أفعاله ودوره في الحياة. فالإنسان ليس مجرد مستفيد من خيرات الأرض، بل يتحمل مسؤولية التعامل معها ومع الآخرين بما يحفظ التوازن ويمنع الإفساد.

وفي قوله تعالى: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) (البقرة: 30)، يبرز مفهوم الاستخلاف بوصفه مدخلاً للتفكير في موقع الإنسان ومسؤوليته في الأرض.

ويمكن قراءة هذا المفهوم، في سياق الفكر الإصلاحي، باعتباره دعوة إلى العمل والبناء والإعمار، لا إلى الاستعلاء أو احتكار الموارد أو استغلال السلطة.

فالمسؤولية تقتضي أن يستخدم الإنسان ما يمتلكه من معرفة وقدرات وإمكانات في تحقيق الخير العام، وأن يدرك أن السلطة والمال والمكانة الاجتماعية ليست مبررات للهيمنة على الآخرين، بل تضع على أصحابها واجبات إضافية في احترام الحقوق وتحمل المسؤولية.

ومن هنا، فإن المسؤول الذي يتولى تدبير الشأن العام مؤتمن على مصالح المواطنين، وليس مالكاً لها؛ والموظف العام يؤدي وظيفة لخدمة المجتمع، وليس لتحقيق مكاسب شخصية؛ ورجل الأعمال يشارك في النشاط الاقتصادي ضمن منظومة من الحقوق والواجبات التي تقتضي احترام القانون وعدم الإضرار بالمصلحة العامة.

ويكتمل هذا المعنى بقوله تعالى: (وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) (القصص: 77).

فالإعمار ومقاومة الفساد ليسا مسارين منفصلين؛ إذ لا يمكن بناء تنمية مستدامة في بيئة تستنزف مواردها، أو تهدر حقوق الناس، أو تجعل المصالح الخاصة مقدمة على الصالح العام.



معالي الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي
كاتب ومفكر إسلامي ، مدير ديوان سابق للرئيس الاماراتي الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

الإصلاح يبدأ بالوعي.. ويكتمل بتغيير الواقع

يربط الشرفاء الحمادي بين أفعال الإنسان والنتائج التي تترتب عليها، ويستحضر في مقاله قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (الرعد: 11).

وتتيح هذه الآية مدخلاً للتفكير في العلاقة بين الوعي الفردي والإصلاح الجماعي، إذ يصعب بناء واقع أكثر عدلاً إذا ظلت الممارسات اليومية قائمة على قبول الرشوة، أو تبرير المحاباة، أو الصمت عن الاعتداء على الحقوق، أو التعامل مع المال العام باعتباره ملكية بلا صاحب.

لكن تغيير السلوك الفردي لا ينبغي أن يتحول إلى ذريعة لإعفاء المؤسسات من مسؤولياتها، أو تحميل الأفراد وحدهم نتائج الاختلالات البنيوية. فالإصلاح الفعلي يحتاج إلى إرادة اجتماعية، وسياسات عامة واضحة، ومؤسسات تخضع للمساءلة، وتعليم يعزز التفكير النقدي واحترام القانون، وإعلام قادر على كشف التجاوزات استناداً إلى الأدلة.

وهنا تبرز أهمية الجمع بين التربية الأخلاقية والإصلاح المؤسسي. فالأولى تعزز استعداد الإنسان لاختيار السلوك الصحيح، والثاني يوفر الضمانات التي تمنع تحويل الانحراف الفردي إلى ممارسة مستقرة داخل المؤسسات.

كما أن نشر الوعي لا يقتصر على التحذير من الفساد، بل يتطلب تعريف الناس بحقوقهم، وتوضيح آليات حمايتها، وتشجيعهم على المشاركة في الشأن العام، وإتاحة المعلومات التي تساعدهم على تقييم أداء المؤسسات ومساءلة المسؤولين.

من القيم إلى مشروع حضاري

إن أهمية الأفكار التي يطرحها علي الشرفاء الحمادي لا تكمن في إدانة الفساد أو الدعوة إلى التمسك بالقيم فحسب، بل في إمكان تحويل هذه المبادئ إلى رؤية متكاملة لإصلاح علاقة الإنسان بالمجتمع والدولة.

فالعدالة تحتاج إلى قوانين ومؤسسات تحميها، وكرامة الإنسان تحتاج إلى سياسات تصون حقوقه، ومقاومة الفساد تحتاج إلى رقابة ومحاسبة وشفافية، والاستخلاف في الأرض يحتاج إلى ثقافة تجعل المسؤولية أساساً لاستخدام السلطة والموارد والمعرفة.

ومن هذا المنطلق، يمكن أن تشكل القيم القرآنية المتعلقة بالعدل والإحسان وكرامة الإنسان والنهي عن الفساد إطاراً أخلاقياً عاماً يوجه العمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، من دون أن يحل الخطاب الوعظي محل البحث العلمي أو التشريع أو السياسات العامة.

كما أن بناء مجتمع أكثر عدلاً يقتضي أن تصبح هذه القيم جزءاً من الممارسة اليومية، في المدرسة والجامعة والإدارة والقضاء والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية، بحيث لا تظل العدالة مجرد نصوص محفوظة، ولا يتحول تكريم الإنسان إلى شعار منفصل عن الواقع.

إن جوهر الإصلاح هو الانتقال من الإيمان بالقيم إلى الالتزام بها، ومن إدانة الفساد إلى بناء المؤسسات التي تحاصره، ومن الحديث عن كرامة الإنسان إلى صيانة حقوقه فعلياً.

وهذه هي المسافة التي ينبغي أن يقطعها أي مشروع فكري يسعى إلى إحداث أثر حقيقي في المجتمع: أن يجعل من الإنسان محور التنمية وغايتها، ومن العدالة أساساً للعلاقات، ومن النزاهة شرطاً للثقة، ومن المسؤولية قاعدة لإدارة الشأن العام.

فالأرض التي أنيط بالإنسان إعمارها لا يصلح حالها بالموارد وحدها، وإنما بوعي يحسن استخدامها، وعدالة تمنع احتكارها، ومؤسسات تحميها من الفساد، وقيم تحفظ للإنسان كرامته وحقه في حياة آمنة وكريمة.

الوزير السابق د. ختار الشيباني يكتب: نحو لجنة وطنية عليا للتنسيق الاقتصادي: التكامل بين السياسة النقدية والمالية والإنتاجية في موريتانيا

الوزير السابق د. ختار الشيباني
أستاذ الاقتصاد وإدارة الأعمال ـ جامعة نواكشوط
وزير سابق



في قراءة تتجاوز الجدل حول قرارات البنك المركزي الموريتاني، يطرح الوزير السابق وأستاذ الاقتصاد الدكتور ختار الشيباني سؤالاً جوهرياً بشأن غياب التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والإنتاجية. وينطلق من نقد رفع أسعار الفائدة وما قد يترتب عليه من أعباء على الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليؤكد أن مواجهة التضخم لا يمكن أن تعتمد على الأدوات النقدية وحدها، في ظل تعدد أسبابه وارتباطها بضعف الإنتاج المحلي وكلفة الاستيراد واختلال الأسواق. ومن هذا المنطلق، يقترح إنشاء لجنة وطنية عليا مستقلة للتنسيق الاقتصادي، بما يضمن تكامل السياسات وتوازن أهداف استقرار الأسعار وتحفيز النمو وحماية القدرة الشرائية. ويقدم بذلك رؤية مؤسسية لإدارة الاقتصاد تتجاوز الحلول الظرفية.

يمر الاقتصاد الموريتاني بمرحلة تتطلب تنسيقا أكبر بين سياساته المختلفة، في ظل تصاعد الضغوط التضخمية وارتفاع تكلفة التمويل وتزايد التحديات المتعلقة بالقدرة الشرائية وتمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية. وقد أعاد قرار البنك المركزي الصادر في 28 أكتوبر 2026، برفع سعر الفائدة الرئيسي إلى 7.25٪ وزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي على البنوك من 8٪ إلى 15٪، طرح سؤال جوهري: هل تكفي السياسة النقدية وحدها لمواجهة التضخم دون أن تضر بالاستثمار والإنتاج والنشاط الاقتصادي؟

أرى أن القرار مفهوم من الناحية الفنية، فهو يستهدف امتصاص فائض السيولة والحد من الضغوط التضخمية، وهو هدف مشروع في هذه الظرفية. لكنني أعتقد في المقابل أن كلفته الاقتصادية لا ينبغي إغفالها، لأن رفع الفائدة والاحتياطي الإلزامي يرفع تكلفة الاقتراض ويشدد شروط الحصول على التمويل، وتتحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العبء الأكبر من ذلك، بما ينعكس على الاستثمار والتشغيل. والأهم في نظري أن حصر معالجة التضخم في الأداة النقدية يقوم على تشخيص ناقص، فالتضخم قد ينشأ عن زيادة الطلب، لكنه ينشأ أيضا عن ارتفاع كلفة الاستيراد والنقل والطاقة، وضعف الإنتاج المحلي، واختلالات سلاسل التوزيع، ومحدودية المنافسة في الأسواق. وهذه عوامل لا يملك البنك المركزي أدوات علاجها، ومن ثم فإن الاعتماد على التشديد النقدي وحده قد يخفف جانبا من المشكلة ويترك جذورها قائمة.

ومن هذا المنطلق أقترح إنشاء لجنة وطنية عليا مستقلة للتنسيق الاقتصادي، تكون إطارا مؤسسيا دائما للتشاور والتنسيق والمتابعة. وأرى أن تضم البنك المركزي الموريتاني بوصفه المسؤول عن الاستقرار النقدي، ووزارة المالية لتنسيق السياسة المالية وإدارة الإنفاق العام، ووزارة الاقتصاد لمتابعة التوازنات الكلية والسياسات التنموية، والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "التآزر" لتوجيه الحماية الاجتماعية إلى الفئات الأكثر تأثرا بالتضخم، ومفوضية الأمن الغذائي لتعزيز الأمن الغذائي والتدخل عند الضرورة في الأسواق، ووزارة الزراعة لدعم الإنتاج الوطني وتقليص الاعتماد على الاستيراد، ووزارة التجارة لمراقبة الأسعار وتنظيم الأسواق وتعزيز المنافسة، مع إمكانية الاستعانة بأرباب العمل والمصارف والفاعلين الاقتصاديين والخبراء عند الحاجة، دون المساس بطابعها المؤسسي المستقل.

وأرى أن مهمة هذه اللجنة ينبغي ألا تقتصر على تبادل المعلومات، بل أن تقوم على رؤية اقتصادية متكاملة تتوزع على خمسة محاور. يتمثل الأول في تحقيق الانسجام بين قرارات البنك المركزي والسياسة المالية للحكومة، بما يضبط التضخم والسيولة دون إحداث اختلالات إضافية. ويتمثل الثاني في حماية التمويل والاستثمار والإنتاج، عبر متابعة أثر ارتفاع الفائدة والاحتياطي الإلزامي على كلفة التمويل، واقتراح آليات تيسير تمويل القطاعات الإنتاجية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق ضوابط مالية واضحة. أما الثالث فهو ربط السياستين النقدية والتجارية بالسياسة الزراعية والإنتاجية، بتشجيع الإنتاج المحلي وتحسين سلاسل التوريد والتخزين والتوزيع وتقليص التعرض للصدمات الخارجية. ويتمثل الرابع في حماية القدرة الشرائية للمواطنين، بضمان وصول الدعم الاجتماعي والغذائي إلى مستحقيه ومتابعة أسعار المواد الأساسية واتخاذ إجراءات موجهة للفئات الهشة. ويتمثل الخامس في مراقبة الأسواق ومحاربة الاختلالات، بتحليل الأسعار وهوامش التوزيع ورصد الممارسات الاحتكارية والمضاربات وتعزيز المنافسة والشفافية.

ولكي تنجح اللجنة في أداء دورها، يجب أن تعمل بمؤشرات اقتصادية واضحة ومحدثة، تشمل معدل التضخم وتكلفة التمويل وحجم الائتمان المصرفي وتطور السيولة وأسعار المواد الغذائية ومستوى الإنتاج المحلي والإنفاق الاجتماعي، وأن تجتمع بصورة دورية وتصدر تقارير وتوصيات عملية تُرفع إلى السلطات المختصة، مع تقييم مستمر لنتائج القرارات المتخذة. وأؤكد هنا أن استقلالية اللجنة لا تعني التدخل في الصلاحيات القانونية للبنك المركزي أو وزارة المالية أو بقية المؤسسات، وإنما تعني استقلال إطار التنسيق والتحليل والتقييم عن التجاذبات، مع احتفاظ كل مؤسسة باختصاصاتها وقراراتها.

وأعتقد أن الإشكال الحقيقي يكمن في أن التحدي أمام الاقتصاد الموريتاني ليس خفض التضخم في ذاته، بل تحقيق ذلك مع الحفاظ على الاستثمار والإنتاج والتشغيل والقدرة الشرائية. فمن غير المنطقي أن نطلب من البنوك تقليص الإقراض ونطلب في الوقت نفسه من المؤسسات زيادة الإنتاج والاستثمار دون توفير حلول تمويلية متوازنة، كما لا يمكن معالجة غلاء الغذاء بالأدوات النقدية وحدها إذا كان أصله ضعف الإنتاج المحلي أو كلفة الاستيراد والنقل أو اختلالات التوزيع. ونجاح أي سياسة لمكافحة التضخم مرهون بالتوفيق بين استقرار الأسعار واستمرار النشاط الاقتصادي، وبين ضبط الإنفاق العام ودعم القطاعات الإنتاجية، وبين التحكم في السيولة وحماية الفئات الاجتماعية الهشة.

وأخلص إلى أن قرار التشديد النقدي، على وجاهته في كبح السيولة، يظل علاجا جزئيا لأن التضخم في موريتانيا متعدد الأسباب، بعضها نقدي وبعضها مرتبط بالإنتاج والتوزيع والمنافسة. ومن هنا فإن إنشاء لجنة وطنية عليا مستقلة للتنسيق الاقتصادي لم يعد في رأيي مجرد اقتراح تنظيمي، بل ضرورة تفرضها طبيعة التحديات الراهنة، لتنتقل البلاد من تعدد التدخلات القطاعية إلى تكامل السياسات، ومن معالجة الاختلالات منفصلة إلى رؤية وطنية موحدة قوامها التنسيق والتوقع والتقييم. فالسياسة النقدية الناجحة لا تكتمل إلا بسياسة مالية منضبطة وسياسة إنتاجية فعالة وسياسة اجتماعية عادلة وسياسة تجارية تضمن المنافسة واستقرار الأسواق، والغاية في النهاية ليست السيطرة على التضخم وحده، بل تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع صون النمو والاستثمار وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

المصدر: الكاتب الدكتور ختار ولد الشيباني

هل القراءة تجعلك كاتبا؟

بقلم: ياسين محمد براهيم الخليل



قد يبدو السؤال بسيطا، هل القراءة تجعلك كاتبا ؟ فالكاتب في النهاية هو من يكتب لكنني أعتقد أن السؤال الحقيقي أكثر عمقا من ذلك وهو كيف يمكن لإنسان أن يكتب إذا لم يكن قد قرأ

أنا لا أؤمن بفكرة الكاتب الذي يبدأ من فراغ وكأن الكلمات والأفكار والأساليب تولد معه مكتملة قد يولد الإنسان بموهبة وقد يمتلك حسا جميلا باللغة وقد تكون لديه قدرة على التعبير لكن الموهبة وحدها لا تصنع كاتبا

الكتابة تحتاج إلى لغة واللغة تحتاج إلى قراءة ، وتحتاج إلى أفكار والأفكار تحتاج إلى معرفة

وتحتاج إلى خيال والخيال يتغذى مما نقرأه ونراه ونعيشه ونفكر فيه ، ولهذا أرى أن القراءة ليست شيئا يفعله الكاتب في وقت فراغه بل هي جزء من تكوينه نفسه

لكن هنا قد يعترض أحدهم ويقول: هناك أشخاص يكتبون دون أن يقرأوا كثيرا فلماذا نقول إنه لا يوجد كاتب بلا قراءة؟

والإجابة في رأيي أن الإنسان قد يكتب فعلا دون أن يفتح كتابا لكن الكتابة شيء وصناعة الكاتب شيء آخر ، قد تكتب أفكارا جميلة من تجربتك الشخصية وقد تكون صادقا ومؤثرا لكنك مع الوقت ستحتاج إلى كلمات لم تعرفها وأفكار لم تفكر بها وأساليب لم تجربها وزوايا لم تنظر منها إلى العالم وهنا تأتي القراءة

فالكاتب لا يقرأ لكي يقلد الآخرين بل لكي يعرف كم طريقة يمكن أن تروى بها الحكاية الواحدة

يقرأ فيكتشف أن الفكرة التي ظنها بسيطة يمكن أن تصبح عميقة وأن موقفا عاديا قد يتحول إلى قصة وأن كلمة واحدة قد تحمل شعورا كاملا وأن الصمت أحيانا يمكن أن يكون أكثر بلاغة من عشرات الجمل و الأجمل أن الكتاب الذي نقرؤه لا ينتهي فعلا عندما نصل إلى صفحته الأخيرة

قد نغلق الكتاب لكن شيئا منه يبقى فينا فكرة سؤال شخصية جملة شعور أو حتى طريقة جديدة في النظر إلى الحياة ومع كل كتاب يتسع العالم داخل الكاتب قليلا ، وهنا أعتقد أن العلاقة بين القراءة والكتابة ليست علاقة معلم بتلميذ بل علاقة غذاء بجسد ، كما لا يمكن للجسد أن يعيش طويلا بلا غذاء، لا يمكن لعقل الكاتب أن يستمر في إنتاج الأفكار وهو لا يسمح للأفكار الجديدة بالدخول إليه ،لكنني لا أقول إن كل قارئ سيصبح كاتبا

القراءة تفتح الباب لكنها لا تجبرك على الدخول

قد تقرأ مئات الكتب ولا تكتب سطرا واحدا وقد تقرأ كتابا واحدا بعمق فيغير شيئا كاملا في داخلك فالكاتب لا يصنعه عدد الكتب التي قرأها وإنما ما فعلته القراءة بطريقة تفكيره ونظرته إلى العالم وقدرته على التعبير

ولهذا عندما يقول شخص: أريد أن أصبح كاتبا لكنني لا أحب القراءة أشعر أن هناك تناقضا في الفكرة نفسها ، فكيف تريد أن تبني بيتا من الكلمات وأنت لا تريد أن تدخل البيوت التي بناها الآخرون قبلك

كيف تريد أن تصنع أسلوبك وأنت لا تريد أن ترى أساليب غيرك، وكيف تريد أن تقول شيئا جديدا وأنت لا تسمح لنفسك بأن تعرف ما قيل قبلك

لا يعني هذا أن الكاتب يجب أن يقرأ كل شيء، أو أن يقلد من سبقه أو أن يحفظ الكتب عن ظهر قلب على العكس أحيانا تكون أفضل فائدة للقراءة أن تجعلك تعرف ما الذي تريد أن تقوله أنت لا ما قاله الآخرون ، فالكاتب يقرأ كثيرا ثم ينسى كثيرا ثم يحتفظ في داخله بما يشبهه وبعد ذلك يبدأ صوته الخاص بالظهور

ولهذا أؤمن أن الكاتب لا يكتب فقط بالحبر بل بكل ما قرأه وفكر فيه وشعر به وعاشه

قد لا يظهر أثر كل كتاب قرأه في نصه لكن شيئا من تلك الكتب سيبقى هناك مختبئا بين كلماته في طريقة اختياره لفكرة أو بناء جملة أو وصف شعور أو طرح سؤال

وفي النهاية ربما لا تجعل القراءة كل قارئ كاتبا لكنني أؤمن بشدة أن الكاتب الذي يتوقف عن القراءة يبدأ شيئا فشيئا في نفاد ما لديه ، فالكاتب يحتاج أن يكتب لكي يعبر ، و يحتاج أن يعيش لكي يشعر ، ويحتاج أن يفكر لكي يفهم ، ويحتاج أن يقرأ لكي يجد شيئا يستحق أن يكتب

وربما لهذا السبب لا أرى القراءة بابا يؤدي إلى الكتابة فقط بل أراها الأرض التي تنبت فيها الكتابة أصلا فإذا كانت الكتابة هي صوت الكاتب، فإن القراءة هي الأصوات الكثيرة التي علمته كيف يجد صوته

دردشة على الورق

يكتبها: أحمد الدوه - محرر في صحيفة الصدى الموريتانية المستقلة



نواكشوط تحت وطأة أزمة الكهرباء..
حوادث متكررة وخسائر متصاعدة وأسئلة تنتظر الإجابة

منذ احتراق المحطتين الكهربائيتين في نواكشوط والإعلان عن تشكيل لجنة للتحقيق في أسباب الحريق، لم تتوقف معاناة المواطنين مع الانقطاعات المتكررة للكهرباء، وما خلفته من خسائر وأضرار طالت المرضى وأصحاب المحلات التجارية والأنشطة الاقتصادية.

ولم تعد المشكلة مقتصرة على انقطاع التيار، بل بدأت تتكرر مشاهد حرائق المولدات الكهربائية والأعمدة، في تطور يطرح تساؤلات جدية حول سلامة الشبكة الكهربائية، ومدى جاهزيتها لتحمل الضغط المتزايد.

فهل نحن أمام حوادث فنية متفرقة، أم أن هناك خللا بنيويا في منظومة الكهرباء يستدعي تحقيقا شاملا ومراجعة جادة؟

وما الذي انتهت إليه لجنة التحقيق التي أعلن عن تشكيلها؟ وأين نتائجها، وما الإجراءات التي اتخذت لمنع تكرار هذه الحوادث؟

ثم أين الحكومة من كل ما يحدث؟ وأين أثر المشاريع والبرامج الطموحة التي تحدثت عن عصرنة العاصمة نواكشوط وبلوغ نسبة إنجاز تصل إلى 96 في المائة؟

إن عصرنة المدن لا تقاس بالأرقام والتصريحات وحدها، وإنما بمدى انعكاسها على حياة المواطنين، واستقرار الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الكهرباء.

لم يعد مقبولا أن يظل المواطن والتاجر والمريض رهائن لانقطاعات متكررة، وأن تتحول حرائق المنشآت الكهربائية إلى أخبار عابرة، دون كشف الأسباب وتحديد المسؤوليات ومحاسبة المقصرين إن ثبت وجود تقصير.

المطلوب اليوم ليس مزيدا من التصريحات، بل تحقيق شفاف، ونتائج معلنة، وحلول عملية تضمن استقرار الكهرباء وتحمي أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

فالكهرباء خدمة أساسية، واستقرارها مسؤولية حكومية لا تحتمل التأجيل.

هل يوجه جدو ولد خطري رسائل مشفرة.. "أكيدار".. حكاية من الموروث الشعبي تفتح باب التأويل السياسي!!

في نص يستلهم الموروث الاجتماعي لأرض البيظان، يوظّف الكاتب ورجل الأعمال جدو ولد خطري، العضو في الحزب الحاكم وعديل الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، حكاية قافلة من الإبل ترفض الانقياد لغير قائدها، ليطرح أسئلة تتجاوز ظاهر الحكاية إلى إشكالية القيادة والكفاءة والتفويض. فهل نحن أمام استعادة أدبية لحكمة صحراوية متوارثة، أم أمام تورية سياسية تحمل رسائل إلى دوائر الحكم ومحيط صناعة القرار؟ ومن يكون "الجمل" الذي لا يستقيم أمر القافلة إلا بحضوره، ومن هو "أكيدار" الذي لا تمنحه ملازمته للقائد أهلية الحلول مكانه؟ وهل يلمّح الكاتب إلى مخاطر تفويض المسؤوليات لغير الأكفاء، أم إلى ضرورة بقاء القرار بيد صاحبه، بعيدًا عن تأثير الوسطاء والمحيطين بمركز السلطة؟ إن موقع الكاتب وعلاقاته السياسية والعائلية يمنحان هذه الأسئلة وجاهة إضافية، لكن فك شفرات النص يظل رهينًا بقرائن تتجاوز الرمز الأدبي إلى سياقه السياسي.

وهذا نص المقالة نقلا عن صفحة الكاتب جدو ولد خطري على الفايسبوك أكيدار:



جدو ولد خطري

في فجر الشتاء الباكر، في منطقة آوكار، يستيقظ سهل طويل ممتد بين كثبان الرمال، يُعرف بـ"تيارت إوديشن"، على ضوء خجول يتسلل بين أشجار الطلح المتناثرة، والصقيع يكسو الرمال بلون الفضة، والريح الباردة - "گتمه" - تهمس في الأغصان العارية. صمت واسع لا يقطعه إلا وقع خطوات ثقيلة قادمة من بعيد.

من الأفق يظهر خيط أسود متعرج: إنها "مگطرأمرسالة"، قافلة تحمل ملح الحيوان "أمرسال"، قادمة من قلب الباطن بعد رحلة شاقة عبر أصعب الممرات (لمهاد، لحفر...). والجمال مصطفة كعقد منظوم: الأكبر سنّاً في المقدمة "راص المَگطر" - وهو جمل "شالخ النّابْ" - يحمل ثقله بوقار (شَگَيْن، مثنى شگ، وجمعها شگوگ؛ ترافاطين، مثنى ترافاط، وجمعها ترافطن، وأعلاي)، يليه من هو أصغر، حتى الصغار "آصْفار" - جمع أصْفَري - في المؤخرة بأحمال أخف (شَگَيْن فقط من دون ترافطن وأعلاي). كل جمل مشدود بـ"أغابه" - غالباً ما تكون من تَبْنَنّ - في فمه إلى ذيل الذي أمامه، ويسير الجميع في انضباط عجيب. وفي المقدمة "گوادالمَگطر"، رجل مسنّ طيب الملامح، وقور، رحيم بإبله، يغذيها من كفه، ويخفف عنها الأحمال، ويحسن إليها، فتشعر بأمانه وتطيعه في الوعر والرمال. ومعه عمال موزعون على طول القافلة، كل واحد منهم قريب من إبله، يشد الحبل إذا ارتخى، ويسند الحمل "الشگوگ" إذا مال، ويطمئن على "آصْفار" في المؤخرة.

عند مدخل "التيارت" السهل، كان الرجل قد ترك بعض أغراضه عند صديق له، راع خبير بالإبل، يمتلك إبلاً، عنده منها قطيع يُسمى "أسركيم". ترك عنده حمارين: أحدهما "أكيْدار"، مسنّ، مطيع، مريح الركوب، من قطيع "آگرور" تلاد، والآخر "آزْغر" أصغر سناً. وصاحب "أسركيم" رجل عجيب في معرفته بالإبل؛ يعرف نسبها وأثرها، ويميزها من طعم حليبها، حتى قيل إنه من فرط علمه بها يكاد يفهم كلامها.



انطلق صاحب المَگطر مع صديقه الخبير، وهو يركب "أكيْدار" ويقود القافلة من فوقه. وفي مرحلة من الطريق أوقف الحمار، ووضع خزامة جمل "راص المَگطر" على الحمار، ومضى لقضاء شأن، ظاناً أن القافلة ستتبع الحمار الوديع. لكن ما كاد يبتعد حتى توقف الجمل الكبير، وتوقفت القافلة كلها، واضطربت الأحمال، وسقط بعضها. أسرع العمال الموزعون على طول القافلة يثبتون الأحمال ويهدئون الجمال، وأسرع الرجل عائداً، وأعانه الخبير، حتى استتب الأمر، فأخذ بخزامة الجمل وركب حماره، فتبعت القافلة.

ثم تكرر المشهد تحت شجرة حيث كان بعض الرحّالة يحتسون الشاي. نزل الرجل وترك الخزامة مع الحمار مرة أخرى، فما لبثت القافلة أن توقفت وسقط بعض الأحمال. عاد مسرعاً وأعاد ترتيبها مع عماله، وهذه المرة جلس إلى الخبير، وقد بدا الإعياء على وجهه، وسأله: كيف تطيعني في أصعب المناطق (طلوع ومگظ لمهاد، وتحوشي لحفر...)، وأنا أطعمها وأحسن إليها، ثم تتوقف في هذه "التيارت" السهلة كأنها تفعل ذلك عن قصد؟

نظر الخبير إلى الجمل طويلاً كأنه يحدثه، وأخذ "گبظة من الشم" من "گصبه فيدو" (كيس تبغه)، ثم قال: هذه إبل كريمة أصيلة، تعرف الود وتعترف بفضل من يحسن إليها. نعم، تطيعك، لكنها إنما تطيعك أنت وحدك ما دمت أنت الذي يقودها. أما أن تترك خزامة القيادة على ظهر "أكيْدار" وتنزل، فإنها لا تتحمل أن يكون أمامها حمار يقودها.

قال صاحب المَگطر: لكنها تتبعه وأنا راكب.

قال الخبير: نعم، لأنك أنت راكب عليه، فهي تحترمه كوسيلة تستخدمها أنت. أما أن تنزل وتتركها وحدها معه، فذاك أمر آخر. هي لا تريد أن يقودها حمار، حتى ولو كان من أحب حميرك إليك.

إنما تتبعك أنت، أما الحمار مهما كان مطيعاً فذاك أمر آخر.

سكت الرجل برهة، متمعناً في كلام الخبير. وفي أثناء ذلك، اقترب الحمار الأصغر "آزْغر" منهما، فدنا من الرجل ومن حماره المفضّل، كأنه يستطلع الأمر أو يطلب نصيباً من الاهتمام. فأخذ الرجل عصاً كانت قريبة منه، وأشار بها نحوه، وقال: "ما دامت القافلة لم تُطِع حماري المفضّل، فليس لك من الأمر شيء". فتراجع مذعوراً، ووقف بعيداً كأنه فهم ما قيل.

ثم نظر الرجل إلى قافلته الممتدة خلفه، وإلى الجمل الكبير الذي كان ينظر إليه كأنه ينتظر أمراً. فنهض، وأخذ الخزامة بيده، وركب حماره، وانطلقت القافلة خلفه في هدوء ووقار، تخترق "التيارت" تحت شمس تميل نحو الغروب، تاركة ظلالاً طويلة على الرمال، وأشجار الطلح تلوح كأنها تودّعهم. وسكت الرجل طويلاً، والجمل الكبير يمشي خلفه، لا يرفع عنه طرفه.

وفي سكوت الرجل، ووقار الجمل الذي يمشي خلفه، تتكشف الحكاية: ليست حديثاً عن قافلة وحمار، بل عن القيادة. فالجمال - والناس كذلك - تطيع قائدها لحضوره وكفاءته، لا لخزامته؛ وحين غاب وفوّض أمرها لكيدار احمير، توقفت القافلة وسقط الحمل. ومشهد "آزْغر" يذكّر أن الأمر لا يُعطى لمن لا كفاءة له ولو كان قريباً؛ فالقيادة حضورٌ وكفاءة لا غيابٌ وتفويض، ومن تركها لحمار - ولو كان وديعاً - فلا يلومنّ إلا نفسه إذا سقط الحمل.

لا تنمية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون صحافة حرة "الصدى"